الهيئة العامة للرقابة المالية
Egyptian Financial Supervisory Authority (EFSA)

الهيئة العامة للرقابة المالية

التقرير الشهرى

للأنشطة المالية غير المصرفية

نوفمبر ٢٠١٤

www.efsa.gov.eg

الهيئة العامة للرقابة المالية

التقرير الشهرى
للأنشطة المالية غير المصرفية

نوفمبر

٢٠١٤

يوزع هذا التقرير داخل الهيئة العامة للرقابة المالية والجهات المعنية بمتابعة مؤشرات وأخبار الأنشطة المالية غير المصرفية .

ولا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها .

إعداد / الإدارة المركزية للبحوث والسياسات

٢٨ ش طلعت حرب - وسط البلد - القاهرة

ص.ب:٢٥٤٥٠

تليفون : ٢٥٧٥٨٨٠٧/ ٢٥٧٦٢٩٩٤ / ٢٥٧٥٨٨٢٢ / ٢٥٧٥٨٤٢٣ +٢٠٢

فاكس : ٢٥٧٥٨٥٨١/٢٥٧٥٨٦٤٥ +٢٠٢

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكترونى للهيئة :

www.efsa.gov.eg

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية ، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابى والخدمى لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والقرارات المنظمة للسوق كما يتضمن أهم مؤشرات هذه الأنشطة وكذلك الشكاوى الخاصة بهم والقرارات والضوابط الرقابية المنظمة للسوق .

محتويات التقرير

أولاً: نشاط سوق المال ٥

١. تطور النشاط في سوق الإصدار (السوق الأولى) ٥

٢. تطور النشاط في السوق الثانوي ٩

٣. التفتيش ١٤

٤. الترخيص للشركات ١٥

٥. الترخيص للمهنيين ١٦

ثانياً: نشاط التأمين ١٧

١. شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني ١٧

٢. صناديق التأمين الخاصة ٢٨

٣. الأنشطة المساعدة ٣٠

ثالثاً: نشاط التمويل العقارى ٣٢

رابعاً: نشاط التأجير التمويلي ٤٠

خامساً : نشاط التخصيم ٤٦

سادساً : حماية حقوق المتعاملين ٥١

أ. الشكاوي ٥١

ب. التظلمات ٥٤

ج. تحريك الدعاوى الجنائية والتصالحات ٥٥

سابعاً : القرارات والضوابط الرقابية المنظمة للسوق ٥٦

ثامناً : أخبار الهيئة ٥٧

أولاً: نشاط سوق المال

١. تطور النشاط في سوق الإصدار (السوق الأولى):

جدول (١-١)

بيان مقارن تراكمي بموافقات الإصدارات الجديدة (أسهم – سندات)
خلال الفترة التراكمية من (١/١ – ١١/٣٠) من عامي (٢٠١٤،٢٠١٣)
القيمة بالمليون جنيه

البيان	إصدارات أسهم التأسيس			إصدارات أسهم زيادة رأس المال			إصدارات السندات		الإجمالي		
	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المصدرة	قيمة الأسهم المدفوعة	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المصدرة	قيمة الأسهم المدفوعة	عدد الإصدارات	قيمة السندات	عدد الإصدارات	قيمة الأوراق المصدرة	قيمة الأوراق المدفوعة
٢٠١٤	٢٣٤٠	٨٤٥١	١٨٤٢	٨٠٤	٢٧٠٥٩	١٨٩٩٧	٠	٠	٣١٤٤	٣٥٥١٠	٢٠٨٣٩
٢٠١٣	١٩٥٣	٥٦٦٥	١٥٤٢	٧٢٠	٢٧١٧١	١٨٣١٠	٠	٠	٢٦٧٣	٣٢٨٣٦	١٩٨٥٢
الفرق (+/-)	٣٨٧	٢٧٨٦	٣٠٠	٨٤	-١١٢	٦٨٧	٠	٠	٤٧١	٢٦٧٤	٩٨٧
نسبة التغير%	٢٠	٤٩	١٩	١٢	(٠,٤)	٤	-	-	١٨	٨	٥

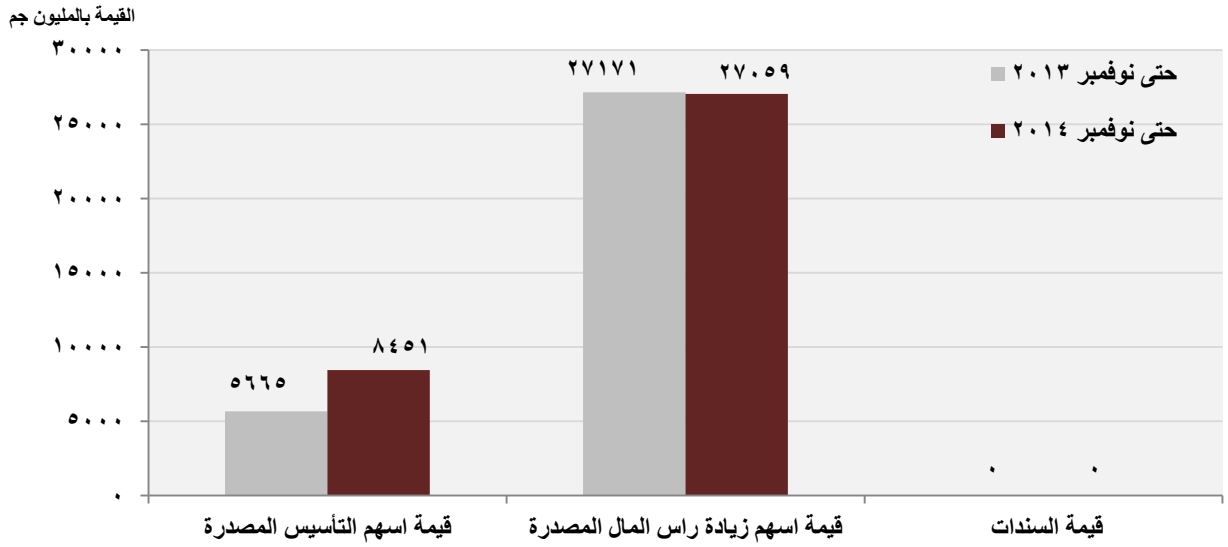

من الجدول السابق يتضح ما يلي :

- **موافقات إصدارات أسهم التأسيس خلال الفترة من ١/١ إلى ١١/٣٠ من عامي (٢٠١٣،٢٠١٤)**

وصل عدد موافقات إصدارات أسهم التأسيس من أول العام حتى نوفمبر ٢٠١٤ إلى ٢٣٤٠ إصدار بقيمة مصدرة قدرها ٨,٤ مليار جنيه، مدفوع منها ١,٨ مليار جنيه (بنسبة ٢١,٨ % من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة للتأسيس). والجدير بالذكر انه خلال نفس الفترة من العام السابق عام ٢٠١٣ تمت الموافقة على عدد ١٩٥٣ إصدار بقيمة مصدرة قدرها ٥,٦ مليار جنيه، مدفوع منها ١,٥ مليار جنيه (بنسبة ٢٦,٧% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة للتأسيس).

- **موافقات إصدارات أسهم زيادة رأس المال خلال الفترة من ١/١ إلى ١١/٣٠ من عامي (٢٠١٣،٢٠١٤)**

وصل عدد موافقات إصدارات أسهم زيادة رأس المال من أول العام حتى نوفمبر ٢٠١٤ إلى ٨٠٤ إصدار بقيمة مصدرة قدرها ٢٧ مليار جنيه، مدفوع منها ١٨,٩ مليار جنيه (بنسبة ٧٠,٠ % من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة لزيادة رأس المال). و الجدير بالذكر انه خلال نفس الفترة من العام السابق عام ٢٠١٣ تمت الموافقة على عدد ٧٢٠ إصدار لأسهم زيادة رأس المال بقيمة مصدرة قدرها ٢٧,١ مليار جنيه، مدفوع منها ١٨,٣ مليار جنيه (بنسبة ٦٧,٥% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة لزيادة رأس المال).

جدول(١- ٢)	بيان مقارن بموافقات الإصدارات الجديدة (أسهم – سندات) خلال شهري أكتوبر ، نوفمبر ٢٠١٤ القيمة بالمليون جنيه										
البيان	إصدارات أسهم التأسيس			إصدارات أسهم زيادة رأس المال			إصدارات السنـدات		الإجمالي		
	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المصدرة	قيمة الأسهم المدفوعة	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المصدرة	قيمة الأسهم المدفوعة	عدد الإصدارات	قيمة السندات	عدد الإصدارات	قيمة الأوراق المصدرة	قيمة الأوراق المدفوعة
نوفمبر ٢٠١٤	٢٥٢	٧٦٥	٢٣٠	٨٩	٤٦٨٢	٣٦٣٥	٠	٠	٣٤١	٥٤٤٧	٣٨٦٥
أكتوبر ٢٠١٤	١٥٨	٤٢٦	٧٤	٦٧	١٨٦٨	١٥٣٠	٠	٠	٢٢٥	٢٢٩٤	١٦٠٤
الفرق المطلق	٩٤	٣٤٠	١٥٦	٢٢	٢٨١٤	٢١٠٥	٠	٠	١١٦	٣١٥٤	٢٢٦٢
نسبة التغير%	٥٩٪	٨٠٪	٢١٢٪	٣٣٪	١٥١٪	١٣٨٪	-	-	٥٢٪	١٣٧٪	١٤١٪

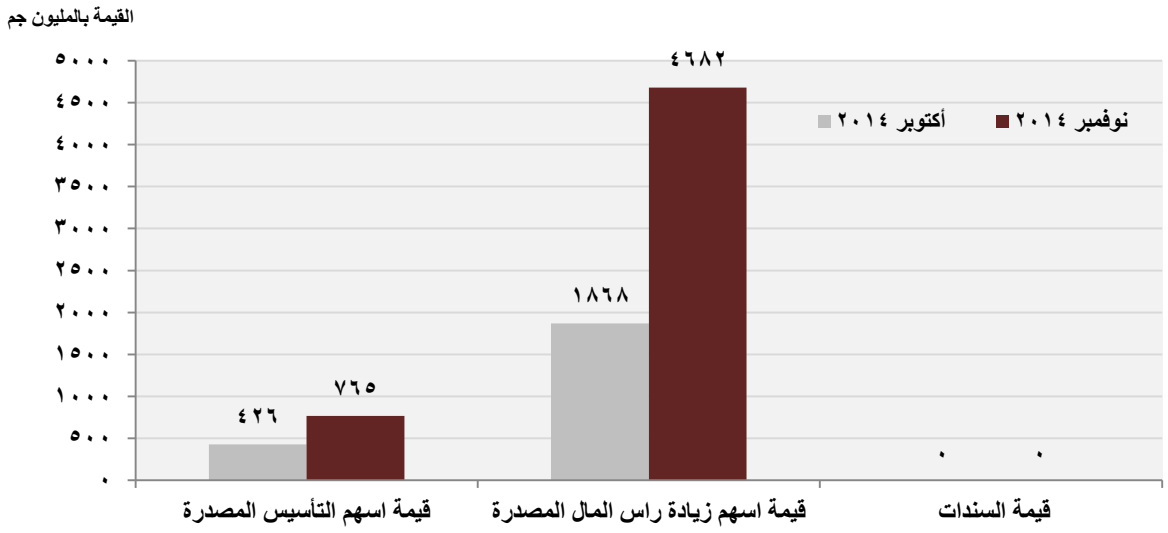

من الجدول السابق يتضح ما يلي :

- **موافقات إصدارات أسهم التأسيس خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤**

تم خلال شهر نوفمبر الموافقة على عدد ٢٥٢ إصدار لأسهم التأسيس بقيمة مصدرة قدرها ٧٦٥ مليون جنيه ، مدفوع منها ٢٣٠ مليون جنيه (بنسبة ٣٠% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة للتأسيس)، في مقابل الموافقة على عدد ١٥٨ إصدار لأسهم التأسيس بقيمة مصدرة قدرها ٤٢٦ مليون جنية، مدفوع منها ٧٤ مليون جنيه (بنسبة ١٧,٣% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة للتأسيس) خلال الشهرالسابق.

- **موافقات إصدارات أسهم زيادة رأس المال خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤**

تم خلال شهر نوفمبر الموافقة على عدد ٨٩ إصدار لأسهم زيادة رأس المال بقيمة مصدرة قدرها ٤,٦ مليار جنيه، مدفوع منها ٣,٦ مليار جنيه (بنسبة ٧٧,٦% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة لزيادة رأس المال). في مقابل الموافقة على عدد ٦٧ إصدار لأسهم زيادة رأس المال بقيمة مصدرة قدرها ١,٨ مليار جنيه، مدفوع منها ١,٥ مليار جنيه (بنسبة ٨١,٩% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة لزيادة رأس المال) خلال الشهر السابق.

٢. تطور النشاط في السوق الثانوي :

جدول (١-٣)	تطور النشاط في السوق الثانوي من أول العام* حتى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٤ مقارن بنفس الفترة من العام السابق			
المؤشر	إغلاق نهاية نوفمبر ٢٠١٣	إغلاق نهاية نوفمبر ٢٠١٤	نسب التغير عن الفترة المقارنة (%)	نسب التغير منذ أول العام (%)
EGX٢٠	٧٢٣٤,٦٢	١٠٨٢٩,٦٥	٤٩,٧٪	٣٧,١٪
EGX٣٠	٦١٨٤,١١	٩٣٠٧,٨٨	٥٠,٥٪	٣٧,٢٪
EGX٧٠	٥١٨,٥٩	٦٤٠,٦٢	٢٣,٥٪	١٨,٢٪
EGX١٠٠	٨٦٦,٩٣	١١٥١,١٤	٣٢,٨٪	٢٤,٧٪

* أول العام يقصد به إغلاق جلسة ٢٠١٣/١٢/٣١

ارتفعت مؤشرات البورصة المصرية خلال التعاملات حتى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٤، حيث أرتفع مؤشر أسعار البورصة الرئيسي EGX٣٠ بنسبة ٣٧,٢% منذ بداية العام ليغلق عند مستوى ٩٣٠٧,٨٨ نقطة ، و على جانب الأسهم المتوسطة فقد مالت إلى الارتفاع حيث سجل مؤشر أسعار EGX٧٠ ارتفاع بنحو ١٨,٢% منذ بداية العام مغلقا عند مستوى ٦٤٠,٦٢ نقطة، أما مؤشر EGX١٠٠ الأوسع نطاقاً فسجل ارتفاع بنحو٢٤,٧% مغلقا عند مستوى ١١٥١,١٤ نقطة. و مؤشر أسعار EGX٢٠ محدد الأوزان أرتفع ٣٧,١% ليغلق عند مستوى ١٠٨٢٩,٦٥ نقطة.

تطور اسعار إغلاق مؤشر EGX٣٠ خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤

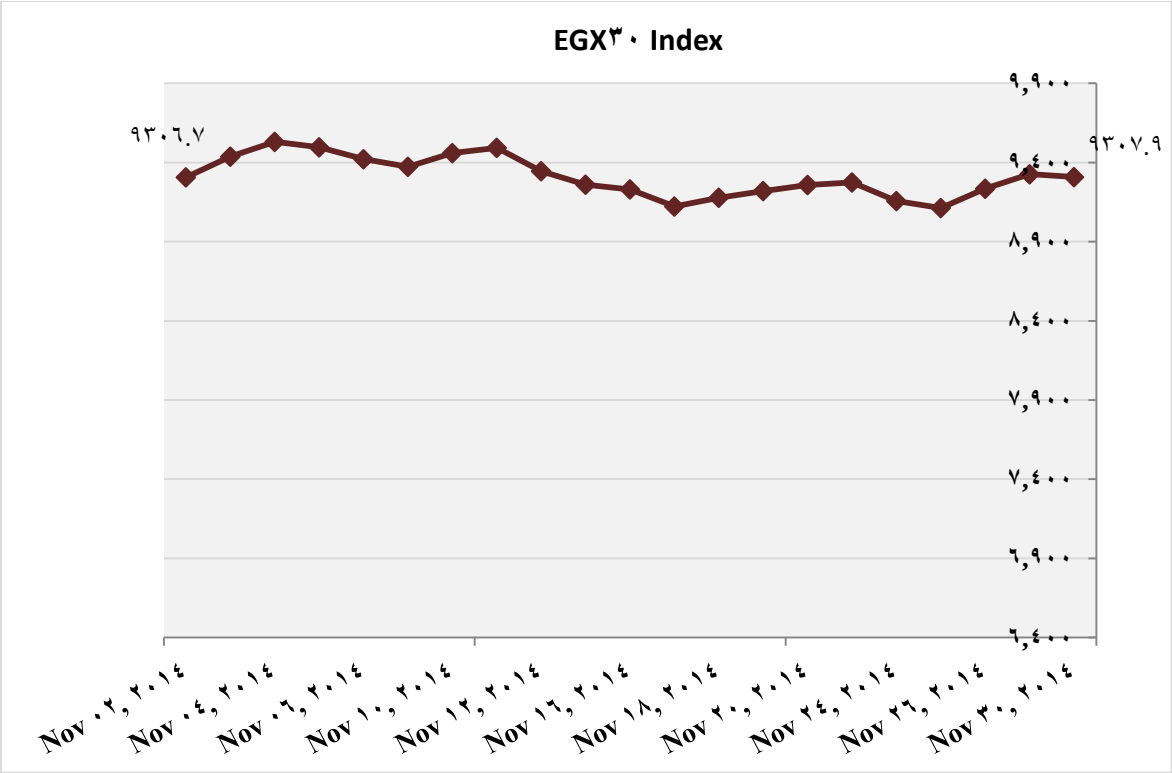

تعاملات المستثمرين (مصريين- عرب-أجانب) في نوفمبر ٢٠١٤

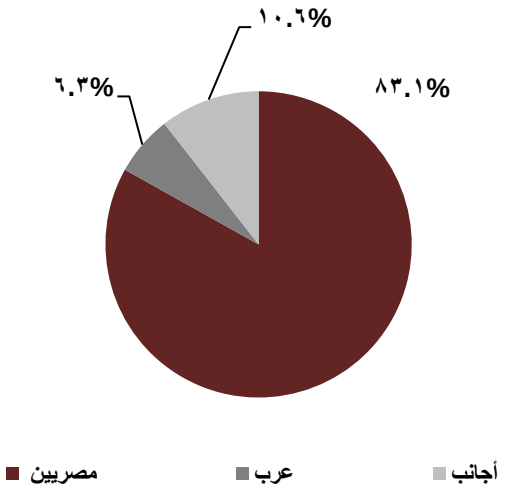

أشار تقرير البورصة عن تعاملات الشهر: تسجيل تعاملات المصريين نسبة ٨٣,١١% من إجمالي تعاملات السوق، بينما استحوذ الأجانب غير العرب على نسبة ١٠,٥٥% والعرب على ٦,٣٤% وذلك بعد استبعاد الصفقات .وقد سجل الأجانب غير العرب صافي شراء بقيمة ٦٨٧,٤٨ مليون جنيه هذا الشهر .بينما سجل العرب صافي بيع بقيمة ٢٦٢,٤٤ مليون جنيه هذا الشهر، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

والجدير بالذكر أن صافي تعاملات الأجانب غير العرب قد سجلت صافي شراء قدره ٢٩١٣,٦١ مليون جنيه منذ بداية العام، بينما سجل العرب صافي شراء قدره ٢١٠١,٣٨ مليون جنيه خلال نفس الفترة، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

وقد استحوذت المؤسسات خلال الشهر على ٤٦,٧٢% من المعاملات في البورصة وكانت باقي المعاملات من نصيب الأفراد بنسبة ٥٣,٢٨%.

إجماليات التداول حتى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٤

جدول (١-٤)	إجماليات التداول حتى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٤			
البيـــــــان	حتى نوفمبر ٢٠١٣	حتى نوفمبر ٢٠١٤	التغير (+/-)	التغير عن الفترة المقارنة (%)
قيمة التـــداول (بالمليون جنيه)	١٧٣٠٨٤	٢٩٥٩٧٤	١٢٢٨٩٠	%٧١
أوراق مالية مقيدة (داخل المقصورة)	١٥٨٥٩٧	٢٦٨٩٠٠	١١٠٣٠٣	%٧٠
أوراق مالية غير مقيدة (خارج المقصورة)	١٤٤٩١	٢٦٥٢٣	١٢٠٣٢	%٨٣
عدد الأوراق المالية المتداولة (بالمليون ورقة)	٢٨٠٨٠	٥٩٤٩٣	٣١٤١٣	%١١٢
عدد العمليـات المتداولة (بالألف عملية)	٤٦٣٧	٧٥٩٣	٢٩٥٦	%٦٤

بلغ إجمالي قيمة التداول على الأوراق المالية المقيدة و غير المقيدة حتى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٤ نحو ٢٩٥ مليار جنيه، في حين بلغت كمية التداول نحو ٥٩ مليار ورقة منفذة على ٧,٥ مليون عملية وذلك مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها ١٧٣ مليار جنيه وكمية تداول بلغت ٢٨ مليار ورقة منفذة على ٤,٦ مليون عملية خلال نفس الفترة من العام الماضي. ويلاحظ ارتفاع قيمة التداول بنسبة ٧١% مقارنة بنفس الفترة العام السابق.

التعاملات على السندات

جدول (١-٥)	تعاملات السندات (حكومية – شركات) حتى شهر نوفمبر ٢٠١٤	
بيـان	قيمة التداول مليون جنيه	حجم التداول بالألف
السندات الحكومية	٦٣٦٨١,٦	٦١١٢٩,٨
سندات الشركات	٤٣,٥	٣٠٣,٠
الإجمالي	٦٣٧٢٥,١	٦١٤٣٢,٨

بلغت إجمالي قيمة التداول على السندات بنوعيها (حكومية- شركات) نحو ٦٣,٧ مليار جنيه حتى نهاية هذا الشهر، كما بلغ إجمالي حجم التعامل على السندات حتى نهاية هذا الشهر نحو ٦١ مليون سند تقريبا، وذلك كما هو موضح بالجدول.

رأس المال السوقي في ٢٠١٤/١١/٣٠

جدول (١-٦)	رأس المال السوقي في ٢٠١٤/١١/٣٠			
البيان	إغلاق نوفمبر ٢٠١٣	إغلاق نوفمبر ٢٠١٤	نسبة التغير عن الفترة المقارنة (%)	نسبة التغير عن بداية العام %
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة (مليار جنيه)	٤٠٢,٩٧	٥٢٢,٠٣	٢٩,٥٪	٢٢,٣٪
رأس المال السوقي لـ EGX٣٠ (مليار جنيه)	١٦٠,٢٦	٢٣١,٣٨	٤٤,٤٪	٣١,٧٪
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل (مليار جنيه)	١,٣٧	١,١٣	-١٧,٨٪	-٢١,٢٪

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو ٥٢٢ مليار جنيه في نهاية جلسة تداول ٢٠١٤/١١/٣٠. وذلك بارتفاع عن الفترة المقارنة العام السابق قدره ٢٩,٥% ونسبة ٢٢,٣% عن إغلاق جلسة التداول نهاية العام السابق (أسعار إغلاق جلسة يوم ٢٠١٣/١٢/٣١) و بالتالي سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي بنهاية شهر نوفمبر ٢٠١٤ نسبة ٢٩,٨%[١] .

[١] الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة هو ١٧٥٣,٣ مليار جنيه لعام ٢٠١٣/٢٠١٢ ومصدره وزارة التخطيط (نشرة الحسابات القومية).

أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم من أول العام وحتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤

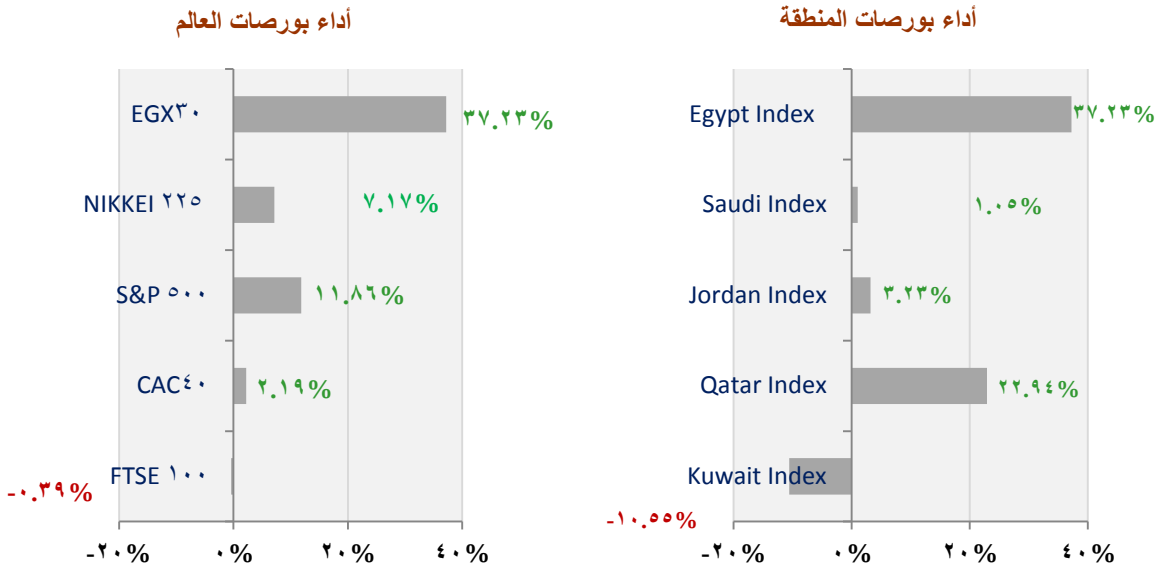

٣. التفتيش :

جدول (١-٧)	التفتيش على شركات الأوراق المالية		
البيان	إجمالي تراكمي حتى نوفمبر ٢٠١٣	إجمالي تراكمي حتى نوفمبر ٢٠١٤	نسبة التغير %
التفتيش الدوري	٢٤	١٦٠	٥٦٧٪
التفتيش المفاجئ	٢٨٩	١٦٠	-٤٥٪
التفتيش للتحقق	٥٩	١١٢	٩٠٪
الإجمالي	٣٧٢	٤٣٢	١٦٪

قامت الهيئة حتى نهاية شهر نوفمبر بعدد ٤٣٢ مهمة تفتيش على شركات الاوراق المالية (منهم ١٦٠ تفتيش دوري، ١٦٠ تفتيش مفاجئ و ١١٢ تفتيش للتحقق)، مقابل ٣٧٢ مهمة تفتيش (٢٨٩ منهم تفتيش مفاجئ) خلال الفترة المقارنة من العام السابق ٢٠١٣ .

٤. الترخيص للشركات :

جدول(١-٨)	بيان مقارن بعدد التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية					
النشاط المرخص به	حتى نوفمبر ٢٠١٣	حتى نوفمبر ٢٠١٤	التغير (+/-)	نسب التغير %	عدد المرخص لهم حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤
التوريق	-	١	١	-	٧
التعامل والوساطة والسمسرة في السندات	-	-	-	-	٣
أمين حفظ	١	١	-	٠	٤٤
ترويج وتغطية الاكتتاب فى الأوراق المالية	١	-	١-	١٠٠ -	٥١
إدارة صناديق الاستثمار	-	٢	٢	-	٤٨
خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار	-	-	-	-	٧
نشر المعلومات عن الاوراق المالية	-	-	-	-	٤
التقييم والتصنيف الإئتماني للبنوك والمؤسسات المالية	-	-	-	-	١
الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراق مالية	٥	٥	-	-	١٩٨
السمسرة في الاوراق المالية	-	-	-	-	١٤٧
تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية	٢	٢	-	-	٧٤
صناديق الاستثمار المباشر	-	-	-	-	٢
صانع سوق	-	-	-	-	١
الاستشارات المالية عن الأوراق المالية	٢	٣	١	٥٠	٥٥
شركة صناديق	-	-	-	-	٢٣
رأس المال المخاطر	-	-	-	-	١٩
صناديق الاستثمار	٣	٨	٥	١٦٧	١٠٠
المقاصة والتسوية في معاملات الاوراق المالية	-	-	-	-	١
تقييم وتحليل الاوراق المالية	-	-	-	-	١
الاجمالـــي	**١٤**	**٢٤**	**١٠**	**٧١**	**٧٨٦**

* صناديق الاستثمار تشمل الشركات المساهمة التي تقوم بإنشاء صناديق وتشمل أيضاً الصناديق التي تنشئها البنوك وشركات التأمين.

بلغ عدد التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال سوق الأوراق المالية والتى تمت الموافقة على ترخيصها خلال الفترة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١١/٣٠ عدد ١٨ ترخيص موزعاً على عدد ١٩ نشاط ، مقابل ترخيص ١٤ شركة خلال نفس الفترة من العام السابق، وتمثل التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية خلال الفترة محل الدراسة موزعة على الانشطة المختلفة كما هو موضح بالجدول السابق. وقد بلغ إجمالي عدد الشركات العاملة في مجال الاوراق المالية حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤ عدد ٧٤٧ شركة يتركز معظمها في نشاط الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراق مالية بإجمالي عدد بلغ ١٩٦ شركة يليها نشاط السمسرة في الاوراق المالية بإجمالي عدد بلغ ١٤٣ شركة.

٥. **الترخيص للمهنيين :**

الترخيص للعاملين في مجال الأوراق المالية وفقاً للقرار رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧:

جدول(١-٩)	بيان مقارن بعدد العاملين الذين اجتازوا الاختبارات طبقاً للقرار رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧ حتى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٤ مقارن بنفس الفترة العام السابق			
النشاط المرخص به	حتى نوفمبر ٢٠١٣	حتى نوفمبر ٢٠١٤	التغير (+/-)	نسبة التغير%
الأعضاء المنتدبين	٣٠	٣٤	٤	١٣٪
مديرين الفروع	٤١	٤٤	٣	٧٪
مراقب داخلي	٥	٩	٤	٨٠٪
مسئول مكافحة غسل الأموال	٣	٤	١	٣٣٪
المراقب الداخلي ومسئول مكافحة غسل الأموال	١٣	١٧	٤	٣١٪
مدير عمليات المكتب الخلفي	١٩	٢٢	٣	١٦٪
مدير مخاطر	٢٤	٢٢	-٢	-٨٪
مراجع داخلي	١٤	٢٠	٦	٤٣٪
مدير مالي	٢٣	١٧	-٦	-٢٦٪
مدير حساب	٢٥٤	٢٤٦	-٨	-٣٪
باحث و محلل مالي	٢	٠	-٢	-١٠٠٪
الإجمالي	**٤٢٨**	**٤٣٥**	**٧**	**٢٪**

وصل العدد الإجمالي للذين اجتازوا الاختبارات للمتقدمين لشغل الوظائف وعددهم ١١ وظيفة والمحددة وفقاً لقرار رئيس الهيئة رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧ للعاملين في مجال الأوراق المالية خلال الفترة ٤٣٥ ، مقابل ٤٢٨ خلال نفس الفترة من العام السابق، و قد اجتاز ٥١ متقدم للاختبارات خلال شهر نوفمبر فقط، وقد استحوذت وظيفة مديرو الحساب على النسبة الأكبر من التراخيص الممنوحة للعاملين في مجال الأوراق المالية حيث وصل عددهم خلال الفترة محل الدراسة إلى ٢٤٦ ، مقابل ٢٥٤ خلال نفس الفترة من العام السابق .

ثانياً: نشاط التأمين

١. شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

١-١ . البيانات المالية :

١-١-١ . الإصدارات :

جدول (٢-١)	بيان بالإصدارات الجديدة والسارية لتأمينات الحياة								
بيـــــان	عدد الوثائق (بالألف)			الأقساط المصدرة بالمليون جنيه			مبالغ التأمين بالمليار جنيه		
	جديد	ساري	المجموع	جديد	ساري	المجموع	جديد	ساري	المجموع
حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٤	١٥٦٥	٣١٤٧٩	٣٣٠٤٤	١٣٢٥,٢	٥٥٨٠,٤	٦٩٠٥,٥	٢٥٦,٨	٢،٦٧٠,٧	٢،٩٢٧
حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٣	٨٩٧	٣٠٥٧٠	٣١٤٦٦	٩٩٥,٧	٦٩٣٥,٣	٧٩٣١	١٥٤,٨	٢،٤١١,٠	٢،٥٦٦
معدل التغير %	٧٤,٥	٣,٠	٥,٠	٣٣,١	-١٩,٥	-١٢,٩	٦٥,٨	١٠,٨	١٤,١

يلاحظ من الجدول :

١- تزايد عدد الوثائق الجديدة لتأمينات الأشخاص من ٨٩٦ ألف وثيقة إلى ١,٥٦٥ ألف وثيقة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١٠/٣١ مقارنة بذات الفترة من العام السابق وقد تحقق هذا التزايد لدى شركة مصر لتأمينات الحياة ، كما تركز في وثائق التأمين الجماعي

٢- تزايد عدد الوثائق السارية لتأمينات الأشخاص من ٣٠,٦ مليون وثيقة إلى ٣١,٥ مليون وثيقة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١٠/٣١ وقد تحقق هذا التزايد لدى شركة مصر لتأمينات الحياة.

٣- تزايد اجمالى عدد الوثائق الجديدة والسارية لتأمينات الأشخاص من ٣١,٥ مليون وثيقة إلى ٣٣ مليون وثيقة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١٠/٣١ وقد تركز هذا التزايد لدى شركة مصر لتأمينات الحياة.

٤- تناقصت قيمة الأقساط المصدرة لتأمينات الأشخاص من ٧,٩ مليار جنيه إلى ٦,٩ مليار جنيه من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١٠/٣١ بسبب التناقص المحقق لدى شركة مصر لتأمينات الحياة ، بينما تزايدت خلال الفترة نفسها قيمة الأقساط الجديدة من ٩٩٥,٧ مليون جنيه إلى ١,٣ مليار جنيه. ويرجع ذلك إلى التناقص المحقق لدى شركة مصر لتأمينات الحياة .

٥- بينما **تزايدت قيمة الأقساط الجديدة** خلال الفترة نفسها من ٩٩٥,٧ مليون جنيه إلى ١,٣ مليار جنيه، ويرجع سبب ذلك الى قيام شركة مصر لتأمينات الحياة خلال عام ٢٠١٣ بتجديد عدد من عقود التأمين على الحياة (مؤقت لاتزيد عن سنة) وقد انتهت بنهاية العام ولم تجدد من قبل العملاء.

٦- وتجدر الاشارة الى ان التقرير السابق قد تضمن ايضاً **تناقص قيمة الأقساط المصدرة** لتأمينات الأشخاص من ٧,٤ مليار جنيه إلى ٥,٦ مليار جنيه خلال الفترة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/٩/٣٠ ، بسبب عدم تجديد بعض عقود تأمينات الحياة لدى بعض شركات تأمينات الأشخاص .

وبالتالى فإن مجال تأمينات الحياة (Life Business) في مصر مازال في حاجة ماسة إلى مجهودات متميزة من الواجب القيام بها لإحداث التطور المناسب فى الاقساط والوصول بها إلى مستوى يقارب المستويات المتاحة في الدول المتقدمة و الدول المشابهة ، حيث أنه لم يصل حتى الآن إجمالي حجم أقساط التأمين على الحياة إلى المستوى المطلوب رغم وجود طاقات النمو " الطاقة الاستيعابية " المتاحة بالسوق ، وفى هذا المجال نرى إن القدرة على إحداث هذا التطور سوف يتوقف على عدد من العوامل منها :-

- مدى تنمية الوعي التأميني و دخول الأفراد وعدد السكان وتطوره.
- مدى قدرة الشركات على تطوير التغطيات التأمينية بحيث تجذب جمهور طالبي التأمين.
- الملاءة المالية للشركات والسعر الذي يمكن لطالب التأمين تقبله.
- الخبرات الفنية المتاحة على أساس أنها المحرك الاساسى لنشاط السوق.

جدول (٢-٢) **بيان بالإصدارات الجديدة والمجددة لتأمينات الممتلكات**

بيـــــان	عدد الوثائق (بالألف)			الأقساط المصدرة بالمليون جنيه			مبالغ التأمين بالمليار جنيه		
	جديد	مجدد	المجموع	جديد	مجدد	المجموع	جديد	مجدد	المجموع
حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٤	٢٦٦٥	٦٠٧٤	٨٧٣٩,٤	٢٢٩١,٤	٢٦٨٥,٥	٤٩٧٦,٩	١،٢٨٥,٤	٧،٥٩٧,٣	٨،٨٨٢,٧
حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٣	٢٣٣٢	٥١٢٤	٧٤٥٦,٢	١٨٧٣,٦	٢٥٠٤,٦	٤٣٧٨,٢	١،٣٤٨,٩	٨،٨٨٢,١	١٠،٢٣١,٠
معدل التغير %	١٤,٣	١٨,٥	١٧,٢	٢٢,٣	٧,٢	١٣,٧	-٤,٧	-١٤,٥	-١٣,٢

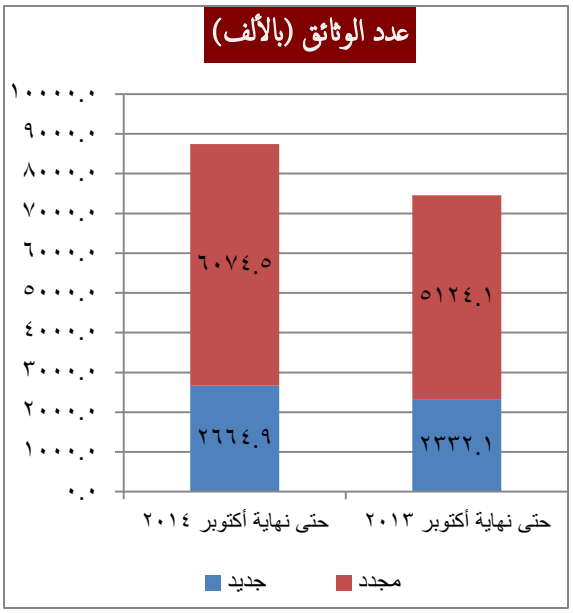

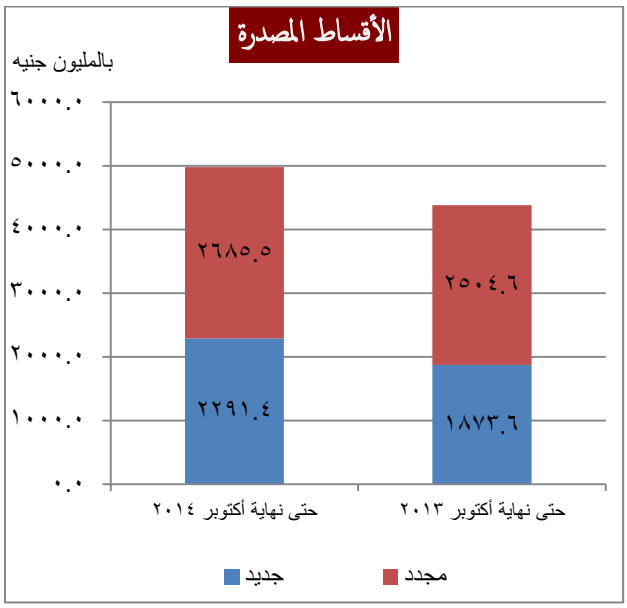

يلاحظ من الجدول السابق

- زيادة عدد الوثائق المجددة لتأمينات الممتلكات من ٥,١ مليون وثيقة من ٦,١ مليون وثيقة خلال من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١٠/٣١ بسبب التزايد في عدد وثائق التأمين في معظم فروع التأمين
- تزايدت عدد الوثائق الجديدة لتأمينات الممتلكات من ٢,٣ مليون وثيقة إلى ٢,٦مليون وثيقة خلال الفترة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١٠/٣١ بسبب التزايد في عدد وثائق التأمين في فرع السيارات الاجبارى
- تزايدت الأقساط المصدرة الجديدة لتأمينات الممتلكات من ١,٨ مليار جنيه إلى ٢,٢ مليار جنيه خلال الفترة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١٠/٣١ بسبب تزايدها في معظم الفروع
- تمثل الأقساط الجديدة نسبة ٤٦% من جملة الأقساط المكتتب فيها خلال من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١٠/٣١ كما تمثل نسبة ٤٢,٨% خلال الفترة من ٢٠١٣/١/١ حتى ٢٠١٣/١٠/٣١ .
- يلاحظ تزايد جملة الأقساط المكتتب فيها خلال الفترة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١٠/٣١ مقارنة بذات الفترة من العام السابق حيث تزايدت من ٤,٣ مليار جنيه إلى ٤,٩ مليار جنيه بسبب تزايدها في جميع فروع التأمين.

جدول (٢-٣)

بيان بالإصدارات الجديدة والمجددة لتأمينات الممتلكات

فروع التأمين	من أول يناير حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٣						من أول يناير حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٤					
	عدد الوثائق بالألف			الأقساط المصدرة بالمليون جنيه			عدد الوثائق بالألف			الأقساط المصدرة بالمليون جنيه		
	جديد	مجدد	المجموع	جديد	مجدد	المجموع	جديد	مجدد	المجموع	جديد	مجدد	المجموع
الحريق	٣٢	٥٨	٩١	٣٢٤,٣	٥٦٥,٨	٨٩٠,١	٣٤	٥٢	٨٦	٢٨١,٢	٤٠٦,٤	٦٨٧,٦
النقل البحري	٦٦	٧١	١٣٧	١٣٣,٥	٢١٨,٩	٣٥٢,٣	٧٤	٤٠	١١٤	١٩٠,١	٢١٨,٢	٤٠٨,٣
النقل الداخلي	٥٣	١٧٨	٢٣١	٤٣,٥	٣٨,٤	٨١,٨	٥١	٣٦	٨٧	٤٩,٨	٣٦,٨	٨٦,٦
أجسام السفن	١	٢	٣	٢١,٨	٦١,٦	٨٣,٥	١	٢	٣	١٤	٧٤,٨	٨٨,٨
الطيران	٠	٠	٠	٨,٨	١,٥	١٠,٣	٠	٠	٠	٥,٨	٠,٠	٥,٨
سيارات تكميلي	٢٢٥	٨٢٤	١٠٤٩	٥٦٠	٩٢٨,١	١٤٨٨,١	٢٢١	٨٦٣	١٠٨٤	٧٤٣,٧	٩٣٣,١	١٦٧٦,٨
سيارات إجباري	١٧٥٥	٣٦٩٦	٥٤٥١	٣٥١,٢	٨٨,٥	٤٣٩,٧	٢٠٦٧	٤٨٢٤	٦٨٩١	٤٣٩	٨٢,٥	٥٢١,٦
الهندسي	٤	٦	١٠	٨٩,٣	٥٤,٧	١٤٤,١	٥	٧	١٢	١٦٩,١	٦٤	٢٣٣
البترول	٠	٠	١	٨,٤	١٥,١	٢٣,٥	٠	٠	١	١٠,٣	٣٣	٤٣,٣
الحوادث	١٨٦	٢٥٥	٤٤٢	١٩٦,٦	١٧٢,٣	٣٦٨,٩	٢٠٢	٢٠٦	٤٠٨	٢٤١,٤	٢٥٥,٣	٤٩٦,٧
الطبي	٩	٣٣	٤٢	١٣٦,٢	٣٥٩,٨	٤٩٦	٩	٤٥	٥٤	١٤٦,٩	٥٨١,٦	٧٢٨,٥
الإجمالي	٢٣٣٢	٥١٢٤	٧٤٥٦	١٨٧٣,٦	٢٥٠٤,٧	٤٣٧٨,٣	٢٦٦٥	٦٠٧٤	٨٧٣٩	٢٢٩١,٣	٢٦٨٥,٧	٤٩٧٧

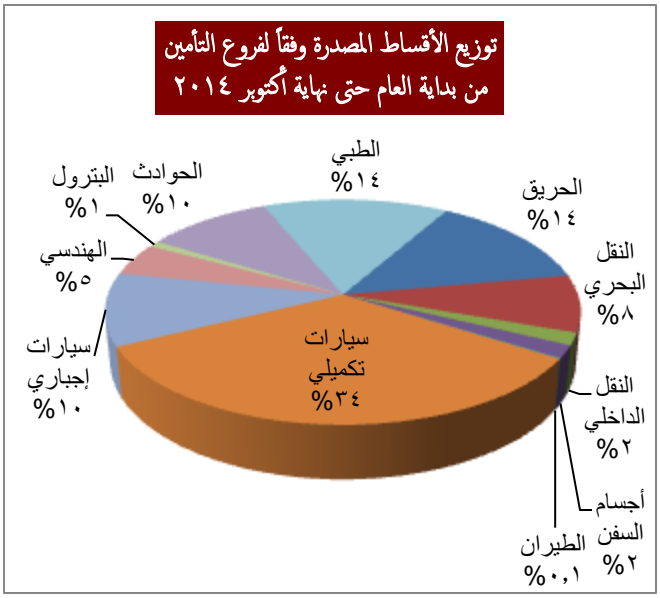

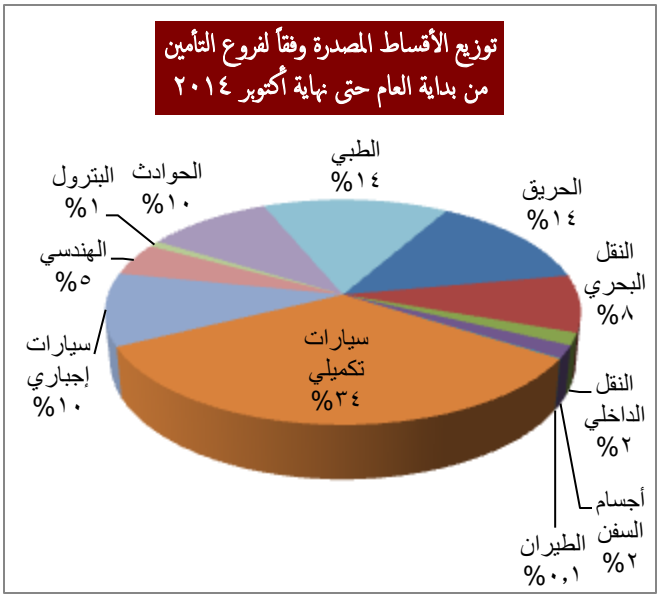

١-١-٢ التعويضات :

جدول (٢-٤)	بيان مقارن بالمطالبات والتعويضات عن الفترة من أول يناير حتى نهاية أكتوبر لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤					
بيان	تأمينات الأشخاص		تأمينات الممتلكات		الإجمالي	
	يناير- أكتوبر ٢٠١٣	يناير- أكتوبر ٢٠١٤	يناير- أكتوبر ٢٠١٣	يناير- أكتوبر ٢٠١٤	يناير- أكتوبر ٢٠١٣	يناير- أكتوبر ٢٠١٤
عدد المطالبات المبلغة (بالألف)	١،٤٦٨	١،٦٤٤	٣٢٦	٤٣٦	١،٧٩٤	٢،٠٨٠
عدد المطالبات المسددة بالألف)[٢]	١،٥٨٨	١،٥٤١	٣٣٥	٤٢٥	١،٩٢٢	١،٩٦٦
التعويضات المسددة بالمليون جنيه	٢،١٨١	٢،٨٤١	٢،١٤٣	٣،٠٠٥	٤،٣٢٤	٥،٨٤٦

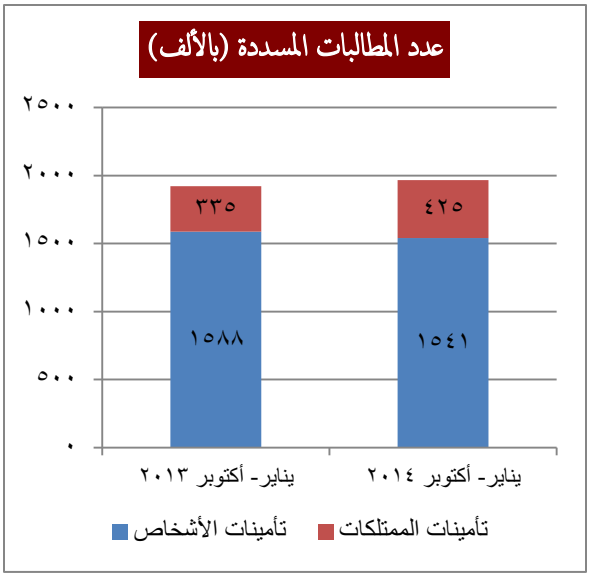

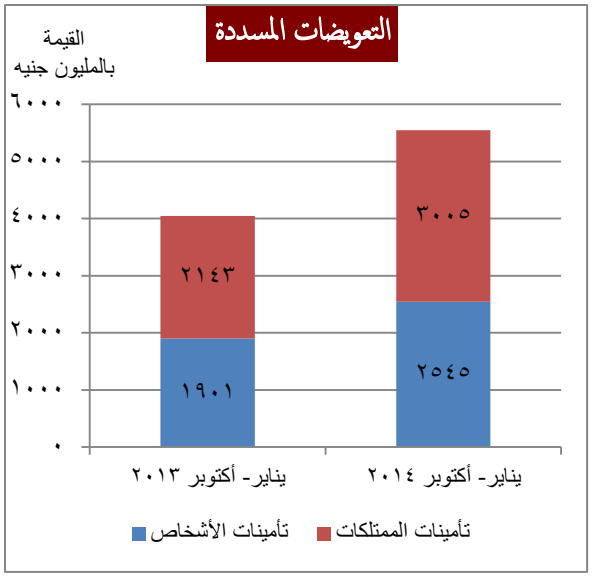

[٢] المطالبات المسددة: هي المطالبات التي تم سدادها خلال الشهر بصرف النظر عن تاريخ ورودها للشركة.

١-١-٢-١ تعويضات الأشخاص

جدول (٢- ٥)	بيان مقارن بتعويضات تأمينات الأشخاص عن الفترة من أول يناير حتى نهاية أكتوبر لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤					
بـــيان	عدد المطالبات المبلغة (بالألف)		عدد المطالبات المسددة (بالألف)		التعويضات المسددة بالمليون جنيه	
	يناير- أكتوبر ٢٠١٣	يناير- أكتوبر ٢٠١٤	يناير- أكتوبر ٢٠١٣	يناير- أكتوبر ٢٠١٤	يناير- أكتوبر ٢٠١٣	يناير- أكتوبر ٢٠١٤
فردى	٣٠	٣٤	٦٣	٣٢	٧٣٨,٤	٩٤٦,٤
جماعي	١٤٣٨	١٦١٠	١٥٢٥	١٥٠٩	١٤٤٢,٩	١٨٩٤,٩
الإجمالي	١،٤٦٨	١،٦٤٤	١،٥٨٨	١،٥٤١	٢١٨١,٣	٢٨٤١,٣

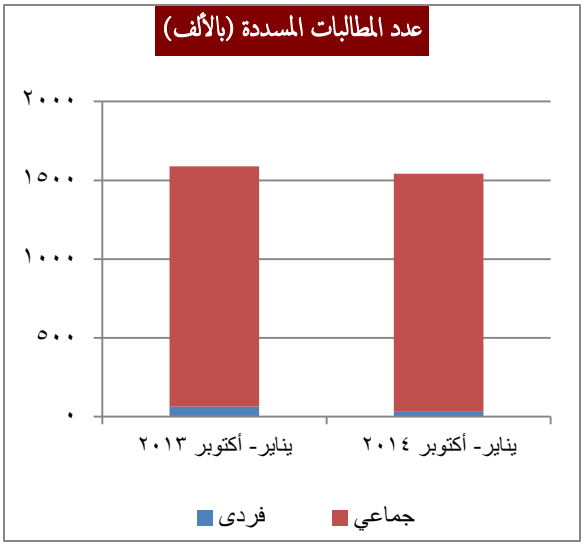

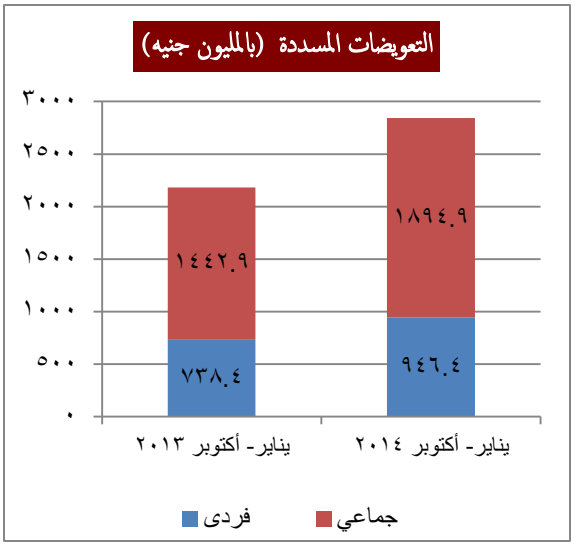

يلاحظ من الجدول السابق :

١. تزايد عدد المطالبات المبلغة لتأمينات الأشخاص من ١،٤ مليون مطالبة إلى ١،٦ مليون مطالبة تقريباً خلال الشهور العشر الأولى من عام ٢٠١٤ مقارنةً بذات الفترة من عام ٢٠١٣.

٢. تناقص عدد المطالبات المسددة من ١,٥٨ مليون تعويض إلى ١،٥٤ مليون تعويض لتأمينات الأشخاص خلال الشهور العشر الأولى من عام ٢٠١٤ مقارنةً بذات الفترة من عام ٢٠١٣.

٣. تزايد قيمة المطالبات المسددة لتامينات الاشخاص من ٢,٢ مليار جنيه إلى ٢,٨ مليار جنيه خلال الشهور العشر الأولى من عام ٢٠١٤ مقارنةً بذات الفترة من عام ٢٠١٣ ، ويرجع ذلك إلى التزايد فى تعويضات تامينات الحياة لكل من الفردى والجماعى.

١-١-٢-٢ تعويضات تأمينات الممتلكات :

جدول (٢- ٦)	بيان مقارن بتعويضات تأمينات الممتلكات عن الفترة من أول يناير حتى نهاية أكتوبر لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤					
فروع التأمين	عدد المطالبات المبلغة		عدد المطالبات المسددة		قيمة التعويضات المسددة (بالمليون جنيه)	
	يناير- أكتوبر ٢٠١٣	يناير- أكتوبر ٢٠١٤	يناير- أكتوبر ٢٠١٣	يناير- أكتوبر ٢٠١٤	يناير- أكتوبر ٢٠١٣	يناير- أكتوبر ٢٠١٤
الحريق	٣٢٨٥	٢٢١٥	١٤٦٠	١٩٥٤	٤٤٩,٧	٤٣٣,٤
النقل البحري	١٥٠٤	٢٠٨٢	٥٦٢٠	١٢٩٨	٣٨,٧	٤٥,١
النقل الداخلي	١١١٤	١٢٦٨	٩٤١	٩١٦	١٧,١	١٨,٥
أجسام السفن	١٢٨	٢٦٧	١٨٠	١٠٨	٣٣,٧	٨٧,٢
الطيران	٦٥٧٥	٦٢٧٥	٥٢٨٤	٤٦٠٥	٢٥,٦	٥٥,٥
السيارات التكميلي	١٢٤٣٧٥	١٢٦٢٢٤	١٢٦٦٤٧	١٣٥٤١٧	٨٦٦,٩	٨٤٦,٥
السيارات الإجباري	٣٥٩٦	٦٤٨٨	٥٠٩٦	٥٧٤٩	١٣٧,٧	٤٨٨,٥
الهندسي	٧٩٦	٨٤٦	٨١٩	٩٥٦	٧٩,٢	٢٥٨,٢
البترول	٢٤١	٢٣٦	٤٤	٢٧	٢٠,٨	٦٤,١
الحوادث	٥٨٥١	٦٢٥٨	٦٣٣٤	٥١٩٤	٦٥,٨	١١٠,٠
الطبي	١٧٨٠٧٢	٢٨٤٣٣٦	١٨٢١٣١	٢٦٨٦٤٠	٤٠٧,٨	٥٩٧,٣
الإجمالي	٣٢٥,٥٣٧	٤٣٦,٤٩٥	٣٣٤,٥٥٦	٤٢٤,٨٦٤	٢١٤٢,٩	٣٠٠٤,٥

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١. تزايد إجمالي عدد المطالبات المبلغة من ٣٢٥ ألف مطالبة إلى ٤٣٦ ألف مطالبة ويرجع ذلك إلى تزايد عدد المطالبات المبلغة لمعظم فروع التأمين وبخاصة **فرع التأمين الطبي** حيث تزايدت من ١٧٨ الف مطالبة الى ٢٨٤ الف مطالبة.

٢. استحوذ **فرع تأمينات السيارات التكميلي** على نسبة ٢٨,٩ % من عدد المطالبات المبلغة كما يستحوذ فرع التأمين الطبي على نسبة ٦٥,١ % من ذات العدد.

٣. تزايد إجمالي عدد المطالبات المسددة من ٣٣٤ ألف تعويض إلى ٤٢٤ ألف تعويض ويرجع سبب ذلك إلى تزايد عدد المطالبات المسددة لكل فروع التأمين كما تركز هذا التزايد في فروع الطبي والسيارات التكميلي.

٤. استحوذ فرع تأمينات السيارات التكميلي على نسبة ٣١,٩ % من عدد المطالبات المسددة كما استحوذ فرع التأمين الطبي على نسبة ٦٣,٢ % من ذات العدد .

٥. تزايد إجمالي قيمة التعويضات المسددة من ٢,١مليار جنيه إلى ٣ مليار جنيه خلال الفترة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١٠/٣١ ويرجع سبب ذلك إلى تزايد قيمة التعويضات المسددة لمعظم فروع التأمين وبخاصة فروع الطبي والسيارات الإجباري والسيارات التكميلي حيث تزايد لفرع الإجباري من ١٣٧,٧مليون جنيه إلى ٤٨٨,٥ مليون جنيه بسبب تزايد عدد المطالبات المسددة والتي قد يرجع تاريخ حدوثها إلى فترة سابقة عن الفترة المعد فيها البيان .

١-١-٣ الإلغاءات :

جدول (٢ – ٧)	بيان مقارن بالإلغاءات عن الفترة من أول يناير حتى نهاية أكتوبر لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٤					
بـــــيان	تأمينات الأشخاص		تأمينات الممتلكات		الإجمالي	
	يناير- أكتوبر ٢٠١٣	يناير- أكتوبر ٢٠١٤	يناير- أكتوبر ٢٠١٣	يناير- أكتوبر ٢٠١٤	يناير- أكتوبر ٢٠١٣	يناير- أكتوبر ٢٠١٤
عدد الوثائق الملغاة (بالألف)	٥٦	٥٦	١٣٦	١٥٩	١٩٣	٢١٦

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي :

- تزايد إجمالي عدد الوثائق الملغاة من ١٩٣ ألف وثيقة إلى ٢١٦ ألف وثيقة خلال الفترة من ١/١/ ٢٠١٤ حتى ٣١/١٠/ ٢٠١٤ لإجمالي تأمينات الممتلكات والأشخاص .
- وقد تركزت هذه الإلغاءات في شركة مصر للتأمين بالنسبة لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات ،وشركة مصر لتأمينات الحياة بالنسبة لتأمينات الأشخاص وتجدر الإشارة إلى أن إلغاء الوثائق يتم بناء على طلب العميل أو من جانب شركة التأمين في حالة عدم سداد القسط المستحق .
- يمثل عدد وثائق تأمينات الممتلكات الملغاة نسبة ٧٣,٩ % بينما تمثل الغاءات تامينات الحياة نسبة ٢٦,١% من إجمالي عدد الوثائق الملغاة خلال الفترة من ١/١/ ٢٠١٤ حتى ٣١/١٠/ ٢٠١٤ .

١-٢ الفحص :

١-٢-١ فحص شركات التأمين

جدول(٢-٨)	عمليات فحص شركات التأمين		
البيان	حتى نهاية نوفمبر٢٠١٣	حتى نهاية نوفمبر٢٠١٤	معدل التغير%
فحص (مكتبي)	٨٢	١٠٩	٣٢,٩
فحص (ميداني)	٤٢	٦١	٤٥,٢
فحص مفاجئ (ميداني)	١٦	٦	-٦٢,٥
فحص شكوى (ميداني)	٩	١٤	٥٥,٦
دراسات ترتيبات إعادة التأمين	٧٤	٥٦	-٢٤,٣

قامت إدارات فحص شركات التأمين بما يلى :

١ عدد (١٠٩) مهمة فحص مكتبي لشركات التأمين خلال الفترة من ١ يناير إلى نهاية نوفمبر ٢٠١٤ مقابل عدد (٨٢) مهمة فحص مكتبي خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ ، تم من خلاله مراجعة المراكز المالية والحسابات الختامية والمعدلات والمؤشرات الفنية لشركات التأمين.

٢ عدد (٦١) مهمة فحص ميدانى لشركات التأمين خلال الفترة من ١ يناير إلى نهاية نوفمبر ٢٠١٤ مقابل (٤٢) فحص ميداني خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ . تم من خلاله مراجعة السجلات والمستندات الخاصة بعمليات الإصدار والتحصيل والتعويضات و الاستثمارات والتحقق من التزام الشركات بالقواعد والإجراءات المقررة والمعتمدة من الهيئة .

٣ عدد ٦ عمليات فحص ميدانى مفاجئ لشركات التأمين خلال الفترة من ١ يناير إلى إلى نهاية نوفمبر ٢٠١٤ مقابل ١٦ فحص ميدانى مفاجئ خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣.

١-٢-٢ فحص شركات الوساطة في التأمين

جدول(٢-٩)	عمليات فحص شركات الوساطة فى التأمين		
البيان	حتى نهاية نوفمبر٢٠١٣	حتى نهاية نوفمبر٢٠١٤	معدل التغير %
فحص دوري	١٩	٣١	٦٣,٢
فحص مفاجئ	٢	٠	-١٠٠,٠
الإجمالي	٢١	٣١	٤٧,٦

١-٣ الترخيص :

١-٣-١ شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاونى

بلغ عدد شركات التأمين العاملة في السوق وجمعيات التأمين التعاوني المسجلة بالهيئة في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٤ عدد **٣٣** شركة وجمعية تأمين تعاوني موزعة كالتالي :

- **٣١ شركة تأمين** (حيث تم الترخيص لشركة المهندس لتأمينات الحياة بعد فصل نشاط التأمين عن شركة المهندس لتأمينات الممتلكات، لتكون أحدث إضافة للشركات العاملة فى مجال التأمين فى مصر.)
- **جمعية تأمين تعاوني واحدة.**
- هذا بالإضافة إلى **شركة ذات طبيعة خاصة** وهي **الشركة المصرية لضمان الصادرات** شركة مساهمة مغلقة منشأة بقانون خاص بموجب أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٢ تزاول نشاط التأمين بالإضافة إلى أنشطة أخرى .
- و فى مجال الشركات الجديدة المتقدمة للهيئة للحصول على ترخيص بمزاولة النشاط فقد تم منح الموافقة المبدئية للشركة المصرية الاماراتية لتأمينات الحياة التكافلى ويعتبر المساهم الرئيسى لها الشركة الاسلامية العربية للتأمين "سلامة" بحصة قدرها ٨٠% كما سبق ان تقدمت ايضاً شركة المتوسط والخليج للتامين ميد جلف وهى شركة مساهمة بحرينية لمزاولة تأمينات الممتلكات وتعتبر شركة المتوسط والخليج للتأمين واعادة التأمين بالبحرين والتى تساهم بحصة قدرها ٦٠% من اكبر المساهمين بالشركة وجارى استيفاء المستندات بواسطة الادارة المختصة.
- وتجدر الاشارة ايضاً الى ان الهيئة قد سبق لها منح الشركة المتحدة للتأمين لمزاولة تامينات الممتلكات الموافقة المبدئية ايضا وتساهم فيها شركة المشرق للضمان وإعادة الضمان البنانية بحصة قدرها ٣٥% ، وهذا يدل ان الاستثمار فى مصر مازال جاذباً وخاصة فى قطاع التأمين مما يساعد بشكل واضح على ضخ استثمارات جديدة داخل السوق المصرى بشكل مستمر بل وايضاً يساعد على تحويل جانب من مدخرات بعض الافراد الى النشاط التأمينى وما يترتب على ذلك من استثمارات تساعد على خلق فرص عمل جديدة داخل السوق المصرى للتأمين.

١-٣-٢ مجمعات التأمين وصناديق التأمين الحكومية

لم يطرأ أى تعديل خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤ على عدد مجمعات التأمين البالغ عددها ٤ مجمعات تأمين . وكذلك لم يطرأ أى تعديل على عدد صناديق التأمين الحكومية المسجلة بالهيئة خلال هذا الشهر والبالغ عددهم ٤ صناديق تأمين حكومية ، و هو نفس عددهم في ٢٠١٣.

٢. صناديق التأمين الخاصة :

٢-١ الفحص

جدول (٢-١٠)	فحص صناديق التأمين الخاصة		
البيـــان	حتى نهاية نوفمبر٢٠١٣	حتى نهاية نوفمبر٢٠١٤	معدل التغير %
فحص مكتبى	٢٦٩	٢٦٧	-٠,٧
فحص ميدانى	٢٦٤	٢٦٩	١,٩
إبداء الرأى فى تعديل أو تسجيل للصناديق	١٤٤	٢٠٦	٤٣,١
غلق مقار الصناديق	٢	٦	٢٠٠,٠
تصفية صناديق	٣	٠	-١٠٠,٠
شطب صناديق	٢	٠	-١٠٠,٠
قيمة الاستثمارات التي تمت الموافقة عليها (بالمليون جنيه)	٦٤٥٨,٨	٦٧٩٠,٩	٥,١
بيان الشكاوى التى وردت للإدارة	٢٠	١٢	-٤٠,٠

قامت إدارات الفحص الفني لصناديق التأمين الخاصة خلال الفترة من ١ يناير إلى نهاية نوفمبر ٢٠١٤ :

- فحص مكتبي لعدد **٢٦٧** صندوق تأمين خاص مقابل ٢٦٩ خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ ، تم من خلاله التأكد من استيفاء الصناديق التي ترد حساباتها الختامية للبيانات والإيضاحات المتممة لتلك الحسابات ومنها تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الصندوق وإرفاق مصادقات البنوك باستثمارات الصناديق وسداد رسوم الإشراف والرقابة وتحديد موعد انعقاد الجمعية العمومية وجدول أعمالها وكذلك استخراج المؤشرات المالية والفنية التى توضح التزام الصندوق بأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية وموافاة الصندوق بما أسفر عنه الفحص المكتبي من ملاحظات لاستيفائها تمهيدا للفحص الميداني .
- فحص ميداني لعدد **٢٦٩** صندوق تأمين مقارنة بعدد ٢٦٤ صندوق تأمين خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣، تم من خلاله فحص السجلات المحاسبية للتحقق من مطابقتها لما هو وارد بالحسابات الختامية للصندوق وكذلك التأكد من تحقيق موارد الصندوق المحددة بنظامه الأساسي وصحة حساب صرف المزايا التأمينية المستحقة للأعضاء .
- الموافقة على استثمارات بلغت **٦,٨** مليار جنيه مقابل **٦,٥** مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ بارتفاع بنسبة ٥% . وتمثل هذه الاستثمارات فى (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ ، ب – وادائع – وثائق صناديق استثمار – أذون خزانة – سندات حكومية) وذلك طبقا للأحكام المادة ١٤ من اللائحة التنفيذية للقانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ .

٢-٢ تسجيل الصناديق:

جدول(٢-١١)	تسجيل صناديق التأمين الخاصة		
البيان	حتى نهاية نوفمبر٢٠١٣	حتى نهاية نوفمبر٢٠١٤	معدل التغير %
تسجيل جديد	٢٢	١٧	-٢٢,٧
تعديل أنظمة أساسية	١٤٠	١٣٨	-١,٤
شطب	٢	٤	١٠٠

- صدر خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤ عدد ٣٦ قراراً تتعلق بتسجيل و تعديل الأنظمة الأساسية لعدد ٢٩ صندوق تأمين خاص.
- تم خلال الفترة من يناير إلى نهاية نوفمبر ٢٠١٤ تسجيل عدد ١٧ صندوق تأمين خاص و تعديل الأنظمة الأساسية لعدد ١٣٨ صندوق، و شطب ٤ صناديق.
- تصدر القرارات بعد موافقة اللجنة المختصة والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم ١٥ لسنة ٢٠١٠.

٣. الأنشطة المساعدة :

٣-١ شركات الوساطة فى التأمين وإعادة التأمين

لم يطرأ أى تعديل خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤ على عدد شركات الوساطة فى التأمين ليظل عددهم (٤٣) شركة بينما كان عددهم (٤٠) شركة وساطة في نهاية نوفمبر ٢٠١٣ .

٣-٢ وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)

جدول (٢- ١٢)	تسجيل وسطاء التأمين		
البيـــان	حتى نهاية نوفمبر٢٠١٣	حتى نهاية نوفمبر٢٠١٤	معدل التغير %
العدد السارى أول العام	٦٥٠٥	٦٩١٣	٦,٣
تسجيل جديد	٧٣٧	٧٨٥	٦,٥
إعادة قيد	٣٠٢	٢٠٧	-٣١,٥
شطب	٧٣٣	٤٣٩	-٤٠,١
العدد الساري فى نهاية الفترة	٦٨١١	٧٤٦٦	٩,٦

من الجدول السابق يتبين مايلى :

بلغ عدد وسطاء التأمين فى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٤ (٧٤٦٦ وسيطا) مقابل عدد ٦٨١١ وسيطا فى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٣ بمعدل زيادة ٩,٦ % .

جدول (٢-١٣)	أسباب شطب وسطاء التأمين		
البيان	حتى نهاية نوفمبر٢٠١٣	حتى نهاية نوفمبر٢٠١٤	معدل التغير %
شطب بسبب عدم التجديد	٥٤٥	٣٤٢	-٣٧,٢
شطب بسبب عدم استيفاء مستندات	١٨٦	٨٦	-٥٣,٨
شطب بسبب رسوب فى امتحان الهيئة	٠	١	-
شطب بناء على طلبهم	١	٣	٢٠٠,٠
شطب بسبب الوفاة	١	٢	١٠٠,٠
شطب بسبب مخالفة أحكام القانون (١٠) لسنة ١٩٨١	٠	٥	-
إجمالى العدد المشطوب	٧٣٣	٤٣٩	-٤٠,١

٣-٣ خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)

بلغ عدد شركات خبراء معاينة وتقدير الأضرار والبالغ عدد**٤٧** خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤ مقارنة بعدد ٤٦ شركة في نهاية نوفمبر ٢٠١٣ .

٣-٤ خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)

جدول(٢-١٤)	عدد خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)		
البيان	حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٣	حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤	معدل التغير %
العدد السارى أول العام	٥١٤	٥١٠	-٠,٨
تسجيل جديد	٢٣	٧	-٦٩,٦
إعادة قيد	١٠	٨	-٢٠,٠
شطب	٢٩	٩٧	٢٣٤,٥
العدد السارى فى نهاية الفترة	٥١٨	٤٢٨	-١٧,٤

من الجدول السابق يتبين مايلى :

بلغ عدد خبراء المعاينة وتقدير الأضرار **٤٢٨** خبير معاينة فى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٤ مقابل **٥١٨** خبير معاينة في نهاية الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ بمعدل انخفاض ١٥,٤ %.

٣-٥ خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)

بلغ عدد خبراء التأمين الاستشاريين (أشخاص اعتباريين) في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٤ (**١٢** شركة) مقارنة بعدد **١١** شركة في نهاية الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣.

٣-٦ خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)

بلغ عدد خبراء التأمين الاستشاريين في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٤ عدد **٣٠٧** خبيراً بينما كان عددهم في نهاية الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ (٣٠٦) خبير استشاري.

٣-٧ الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)

بلغ عدد الخبراء الاكتواريين **٣٠** خبير اكتواري،في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٤ مقارنة بعدد (٢٠) خبيرا اكتوارياً في نهاية نوفمبر٢٠١٣.

ثالثاً : نشاط التمويل العقارى

أهم المؤشرات

جدول (٣ – ١)	بيان مقارن بأهم مؤشرات نشاط التمويل العقارى				
البيـــان	من يناير حتى نوفمبر ٢٠١٣	من يناير حتى نوفمبر٢٠١٤	نسبة التغير %	تراكمياً من بداية النشاط حتى نهاية نوفمبر٢٠١٣	تراكمياً من بداية النشاط حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤
اجمالى التمويل العقارى الممنوح من الشركات (مليون جنيه)	٤٥٣,٢	٤٧٤,١	٤,٦	٤٢٢٦	٤٧٦٠
اجمالى أرصدة التمويل العقارى لدى شركات التمويل (مليون جنيه)	٠	٠	٠	٢٢٨٧	٢٣١٨
اجمالى قيمة إعادة التمويل العقارى (مليون جنيه)	١٥٢	٦٦	٥٦,٦-	٧٠٢	٧٧٤
عدد المستثمرين (العقود)	١١٣١	١٧١٥	٥١,٦	٣٣٩٩٥	٣٥٨١٩

تطور النشاط فيما يخص حجم التمويل العقارى

بلغ حجم التمويل العقاري الممنوح من شركات التمويل العقاري من بداية العام حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤ مبلغ ٤٧٤,١ مليون جنيه مقابل ٤٥٣,٢ مليون جنيه خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ بمعدل ارتفاع قدره ٤,٦ % .

وبلغ إجمالي حجم التمويل العقاري الممنوح من الشركات منذ بداية نشاط التمويل العقاري وحتى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٤ ما قيمته ٤,٧٦ مليار جنيه مقابل ٤,٢٣ مليار جنيه حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٣ بمعدل زيادة ١٢,٦%.

تطور النشاط فيما يخص إجمالى أرصدة التمويل العقارى

بلغ إجمالي أرصدة التمويل العقاري لدى شركات التمويل منذ بداية نشاط التمويل العقاري وحتى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٤ ما قيمته ٢,٢٩ مليار جنيه مقابل ٢,٣١ مليار جنيه حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٣ .

تطور النشاط فيما يخص حجم إعادة التمويل العقاري

بلغت قيمة إعادة التمويل العقاري الممنوح من الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري خلال الفترة من أول العام حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤ مبلغ ٦٦ مليون جنيه بمعدل انخفاض ٥٧ % عن الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ ، وبلغ إجمالي قيمة إعادة التمويل العقاري الممنوح من بداية النشاط حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤ مبلغ ٧٧٤ مليون جنيه مقارنة بمبلغ ٧٠٢ مليون جنيه من بداية النشاط حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٣.

تطور النشاط فيما يخص عدد العقود الجديدة (عدد المستثمرين)

بلغ عدد العقود الجديدة (المستثمرين) ١٧١٥ عقد (مستثمر جديد) من يناير حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤ مقابل ١١٣١ عقد فى نهاية شهر نوفمبر٢٠١٣ ليصل إجمالي عدد العقود منذ بداية نشاط التمويل العقاري وحتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤ إلى ٣٥٨١٩ عقد (مستثمر) .

تطور النشاط فيما يخص الدخل الشهرى

جدول (٣ – ٢)	قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب شرائح الدخل الشهري القيمة بالمليون جنيه				
الدخل الشهرى بالجنيه	من يناير حتى نوفمبر ٢٠١٣		من يناير حتى نوفمبر ٢٠١٤		نسبة التغير%
	القيمة	الأهمية النسبية %	القيمة	الأهمية النسبية %	
حتى ١٧٥٠ ج	٣٠,٦	%٦,٨	٤٣,٥	%٨,٧	٤٢,٢
أكبر من ١٧٥٠ ج	٤٢٢,٦	%٩٣,٢	٤٥٦,٦	%٩١,٣	٨,٠
الإجمالي	٤٥٣,٢	%١٠٠	٥٠٠,١	%١٠٠	١٠,٣

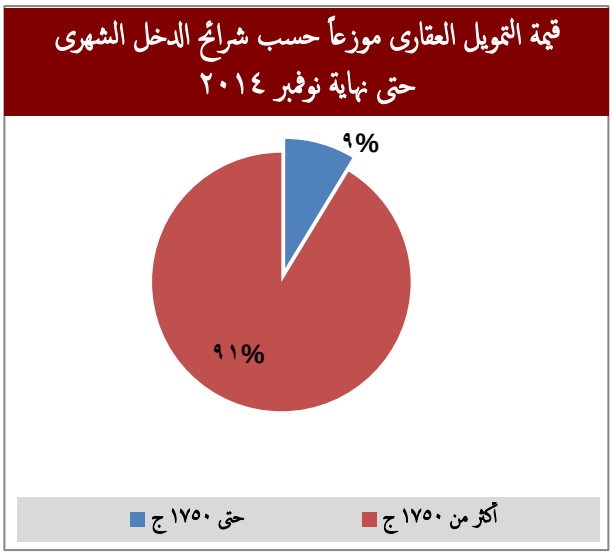

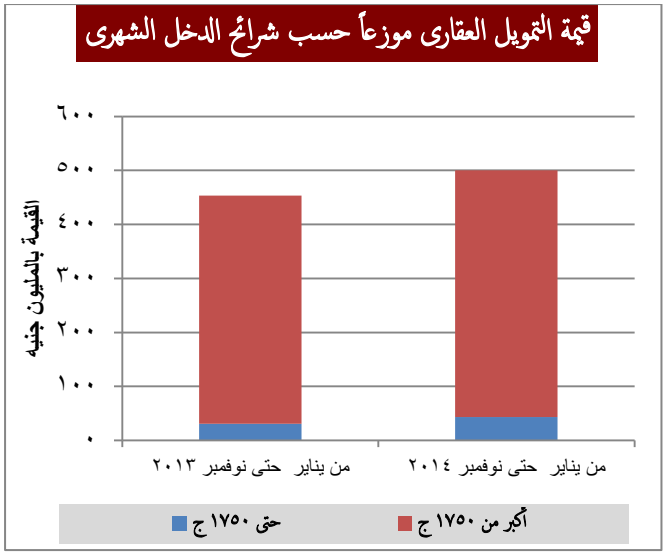

يتضح من الجدول السابق :

استحواذ فئات الدخل أكبر من ١٧٥٠ جنيه شهرياً على نسبة ٩١,٣ % من إجمالي قيمة التمويل الممنوح من بداية العام حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤ والبالغ قيمته ٤٥٦,٦ مليون جنيه ، بينما استحوذت هذه الفئة في الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ على ٩٣,٢ % من إجمال قيمة التمويل العقاري الممنوح وقدره ٤٢٢,٦ مليون جنيه.

جدول (٣-٣)	عدد عقود التمويل العقاري (المستثمرين) موزعاً حسب شرائح الدخل الشهري				
الدخل الشهري بالجنيه	من يناير حتى نوفمبر ٢٠١٣		من يناير حتى نوفمبر ٢٠١٤		نسبة التغير%
	العدد	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	
حتى ١٧٥٠	٣٦٧	%٣٢,٤	٢٥٦	%١٤,٤	-٣٠,٢
أكبر من ١٧٥٠ ج	٧٦٤	%٦٧,٦	١٥١٨	%٨٥,٦	٩٨,٧
الإجمالي	١١٣١	%١٠٠	١٧٧٤	%١٠٠	٥٦,٩

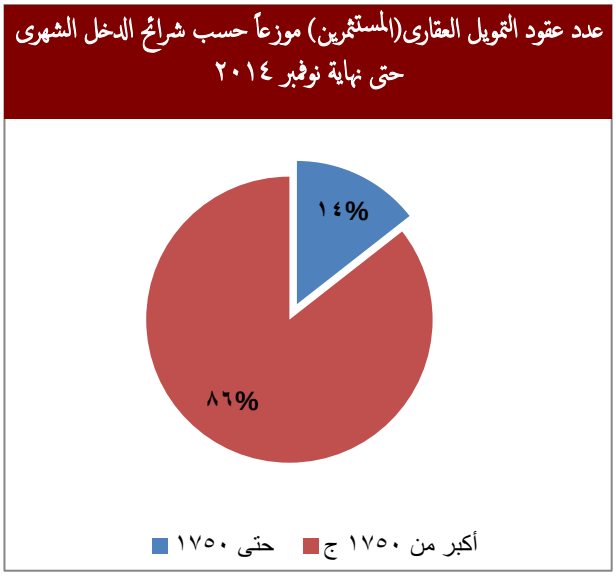

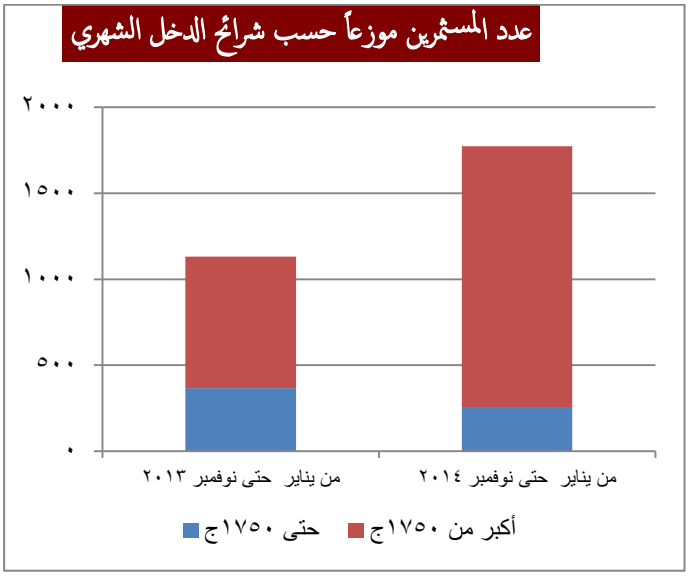

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

تمثل نسبة عدد العقود في فئة الدخل أكبر من ١٧٥٠ جنيه شهريا ٨٥,٦ % من إجمالي عدد العقود من يناير حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤ والبالغ عددهم ١٧٧٤ مستثمر ، بينما كانت تمثل ٦٧,٦% خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ و التي بلغ عدد العقود بها ١١٣١ عقداً.

تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (٣-٤)	قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب فئة المساحة القيمة بالمليون جنيه				
فئة المساحات م٢	من يناير حتى نوفمبر ٢٠١٣		من يناير حتى نوفمبر ٢٠١٤		نسبة التغير%
	القيمة	أهمية نسبية %	القيمة	أهمية نسبية %	
من ٠ - ٦٦ م٢	٢٥,٩	٥,٧	٣٧,٢	٧,٤	٤٣,٦
من ٦٦- ٨٦ م٢	١١,٠	٢,٤	٣,٠	٠,٦	-٧٢,٧
أكبر من ٨٦ م٢	٤١٦,٣	٩١,٩	٤٥٩,٩	٩٢,٠	١٠,٥
الإجمالى	٤٥٣,٢	١٠٠,٠	٥٠٠,١	١٠٠,٠	١٠,٣

قيمة التمويل العقارى موزعاً حسب المساحات
حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤

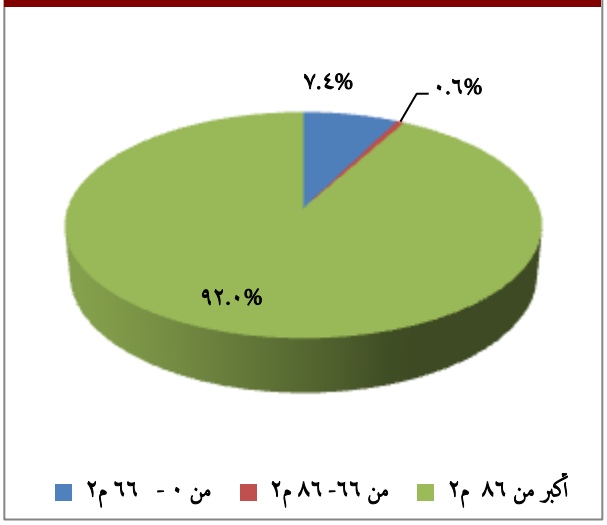

قيمة التمويل العقارى موزعاً حسب المساحات

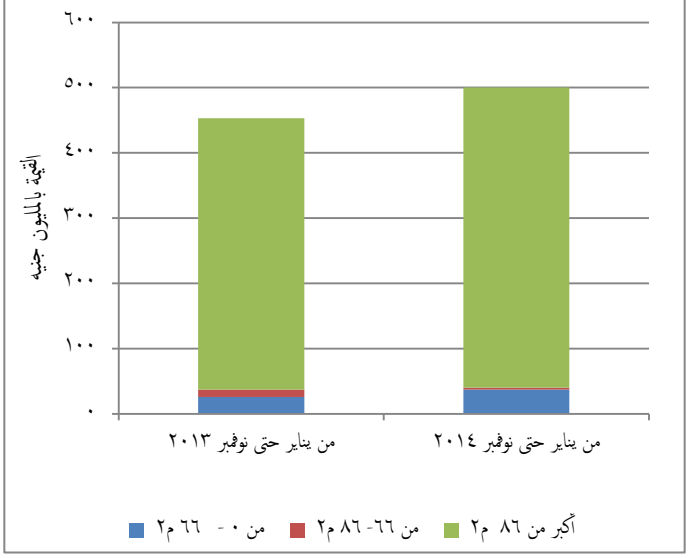

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

استحواذ فئة المساحة أكبر من ٨٦ م٢ على نسبة ٩١,٥ % من إجمالي التمويل الممنوح من أول العام و حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٤ والبالغ قيمته ٤٧٤,١ مليون جنيه. بينما استحوذت هذه الفئة من المساحة خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ على ٩١,٧% من إجمالي التمويل الممنوح و الذي بلغت قيمته ٤٣٤,٩ مليون جنيه.

جدول (٣-٥)	عدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة المساحة				
فئة المساحات م٢	من يناير حتى نوفمبر ٢٠١٣		من يناير حتى نوفمبر ٢٠١٤		نسبة التغير%
	العدد	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	
من ٠ - ٦٦ م٢	٤٨١	٤٢,٥	٩٢٩	٥٢,٤	٩٣,١
من ٦٦- ٨٦ م٢	١٢٢	١٠,٨	٢٠	١,١	-٨٣,٦
أكبر من ٨٦ م٢	٥٢٨	٤٦,٧	٨٢٥	٤٦,٥	٥٦,٣
الإجمالى	١١٣١	١٠٠	١٧٧٤	١٠٠	٥٦,٩

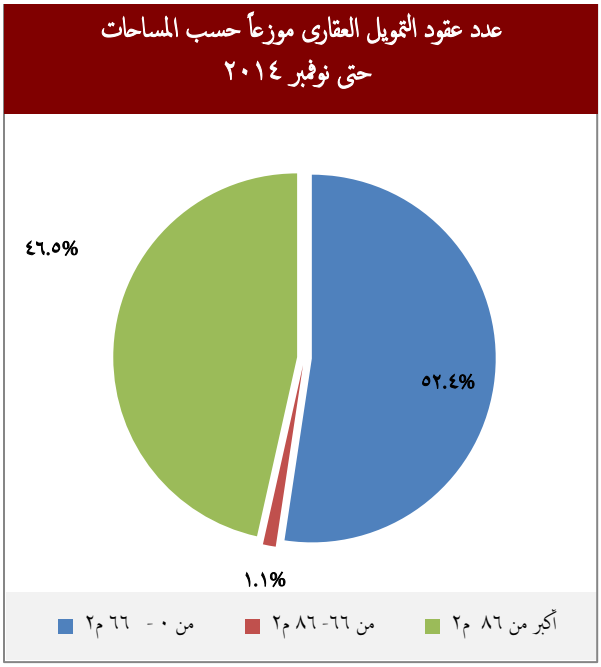

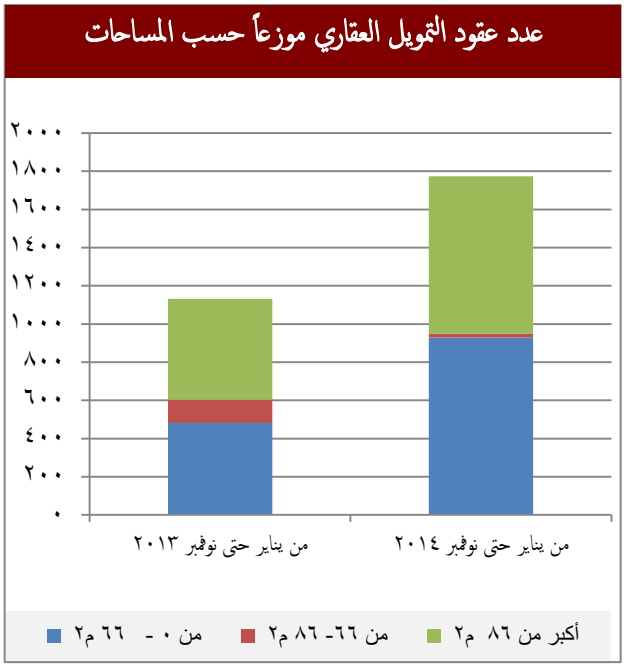

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

- ارتفاع النسبة التي تحتلها فئة المساحة (٦٦ م٢ فأقل) إلى ٥٢,٤ % من إجمالي عدد العقود الجديدة من أول العام حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤ بينما كانت تحتل خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ نسبة ٤٢,٥ % .

- إنخفاض النسبة التى تحتلها فئة المساحة (أكبر من ٨٦ م٢) انخفاضا ضئيلاً من ٤٦,٧ % خلال الفترة من أول العام حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٣ إلى ٤٦,٥ % خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٤.

- أما فئة المساحة (٦٦-٨٦ م٢) فتكاد تتلاشى ، حيث انخفضت إلى ١,١% من إجمالي عدد المستثمرين الجدد " العقود الجديدة " من أول العام حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤ بينما كانت تمثل ١٠,٨% خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣.

تطور النشاط فيما يخص نوع الاستخدام

جدول (٣-٦)	قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع الاستخدام القيمة بالمليون جنيه				
الغرض	من يناير حتى نوفمبر ٢٠١٣		من يناير حتى نوفمبر ٢٠١٤		نسبة التغير%
	القيمة	أهمية نسبية %	القيمة	أهمية نسبية %	
سكنى	٤٤٩,٩	٩٩,٣	٤٥٩,٢	٩١,٨	٢,١
أخرى	٣,٣	٠,٧	٤٠,٩	٨,٢	١١٣٩,٤
الإجمالي	٤٥٣,٢	١٠٠	٥٠٠,١	١٠٠	١٠,٣

قيمة التمويل العقارى موزعاً حسب الغرض من الاستخدام حتى نوفمبر ٢٠١٤

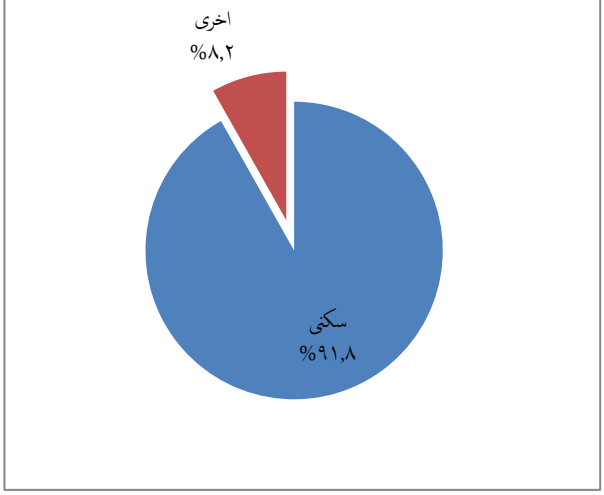

قيمة التمويل العقارى موزعاً حسب الغرض من الاستخدام

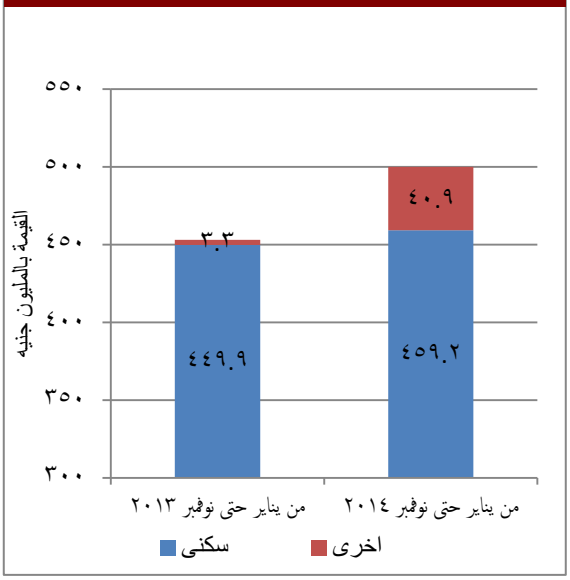

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

انخفاض النسبة التي تحتلها فئة الوحدات السكنية إلى ٩٢% من إجمالي قيمة التمويل العقاري الممنوح من أول العام حتى نهاية نوفمبر٢٠١٤، بعد أن كانت تمثل ٩٩% من إجمالي قيمة التمويل العقاري الممنوح خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ .

جدول (٣-٧)	عدد عقود التمويل العقاري موزعاً حسب الغرض من الاستخدام				
نوع الغرض	من يناير حتى نوفمبر ٢٠١٣		من يناير حتى نوفمبر ٢٠١٤		نسبة التغير%
	العدد	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	
سكنى	١١١٤	٩٨,٥	١٧١٢	٩٦,٥	٥٣,٧
أخرى	١٧	١,٥	٦٢	٣,٥	٢٦٤,٧
الإجمالي	١١٣١	١٠٠	١٧٧٤	١٠٠	٥٦,٩

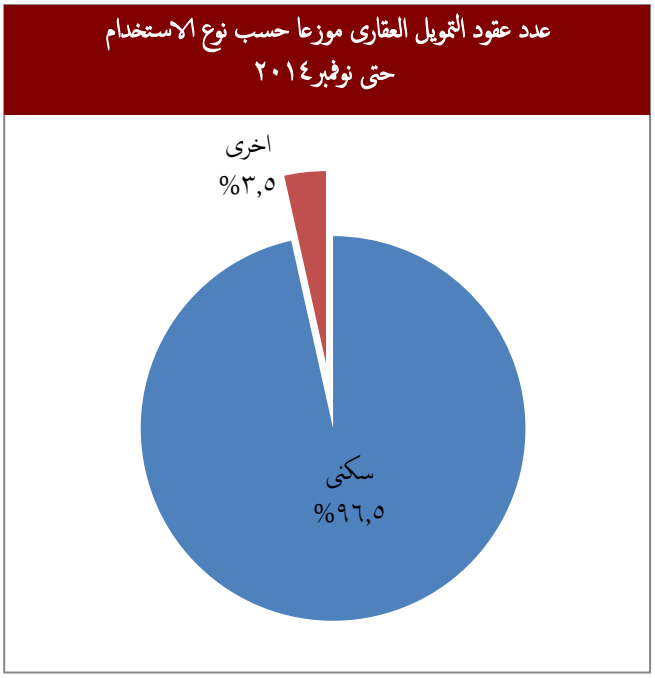

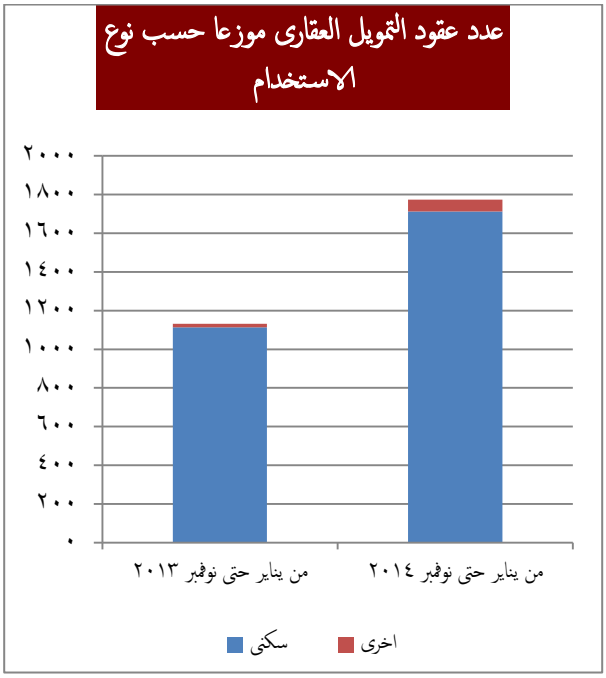

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

استحواذ فئة الوحدات السكنية على نسبة ٩٦,٤% من إجمالي عدد عقود التمويل العقاري من أول العام حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٤ مقارنة بنسبة ٩٨,٥% خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ ، حيث يستحوذ السكن على الاهتمام الأكبر من جانب المستثمرين .

شركات التمويل العقاري

جدول (٣ –٨)	شـــركات التمويل العقـاري		
البيـــــان	تراكمياً حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٣	تراكمياً حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٤	نسبة التغير %
عدد شركات التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري	١٣	١٣	٠
إجمالى رؤوس الأموال المصدرة للشركات (مليون جنيه)	٢٠٥٣	٢٠٥٣	٠

لم يتم خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤ منح تراخيص لشركات جديدة للعمل داخل سوق التمويل العقاري. ليظل عدد الشركات ثابتاً عند ١٢ شركة للتمويل العقاري، وشركة واحدة لإعادة التمويل العقاري ، و هو نفس عدد الشركات في نهاية نوفمبر ٢٠١٣.

و بلغ اجمالى رؤوس الأموال المصدرة للشركات في نهاية نوفمبر ٢٠١٤ مبلغ ٢٠٥٣ مليون جنيه وهو نفس قيمتها في نهاية نوفمبر ٢٠١٣.

قيد المهنيين

جدول (٣-٩)	عدد المقيدين بأنشطة التمويل العقاري			
البيان	عدد المقيدين في نوفمبر ٢٠١٣	عدد المقيدين في نوفمبر ٢٠١٤	عدد المقيدين حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٣	عدد المقيدين حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤
وسطاء التمويل العقاري	٠	٠	٢١٥	٢١٥
خبراء التقييم العقاري	٤	٢	١٧٨	١٩٤
الوكلاء العقاريين	٠	٠	٢٠٠	٢٠٤

رابعاً : نشاط التأجير التمويلي

شهدت الفترة منذ بداية العام وحتى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٤ ارتفاعاً في قيمة العقود في مجال التأجير التمويلى مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، وفيما يلي أهم مؤشرات أداء هذا النشاط :

عدد وقيمة العقود

جدول (٤-١)	تطور نشاط التأجير التمويلى		
البيان	حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٣	حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤	نسبة التغير %
عدد العقود	١٧٠٧	٢١١٠	٢٣,٦
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	٤٥٤٩,٥٨	٦٠٥٠,٤٤	٣٣,٠

- ارتفاع قيمة العقود لتصل إلى **٦٠٥٠,٤٤** مليون جنيه مقارنةً بـ **٤٥٤٩,٥٨** مليون جنيه حتى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٣ بمعدل ارتفاع قدره ٣٣,٠% .

- ارتفاع عدد العقود ليصل إلى **٢١١٠** عقداً مقارنةً بـ **١٧٠٧** عقداً خلال الفترة المناظرة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره ٢٣,٦% .

تطور نشاط التأجير التمويلى وفقاً لقيمة العقود

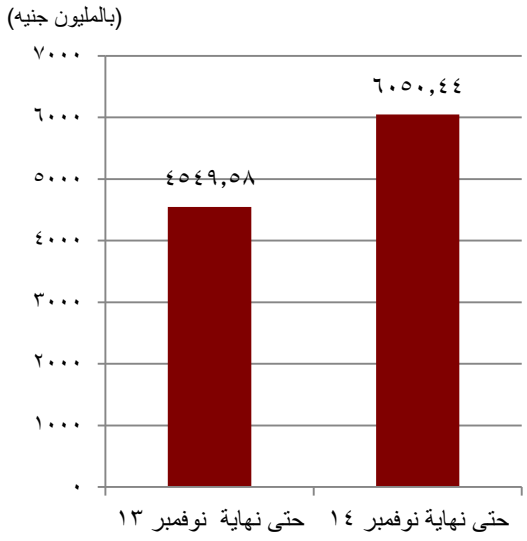

تطور نشاط التأجير التمويلى وفقاً لعدد العقود

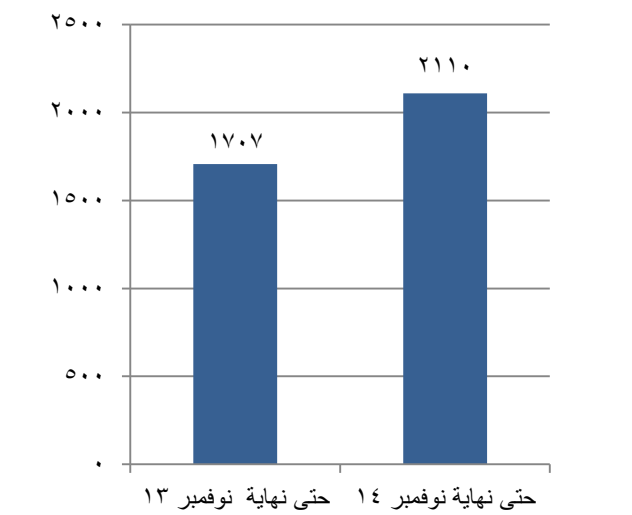

تصنيف النشـاط

جدول (٤-٢)	تصنيف عقود التأجير التمويلى وفقاً للنشاط					
م	النشـاط	حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٣			حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤		
		عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة %	عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة %
١	عقارات و أراضي	٦٣	١٨٨٥,٧١	٤١,٤٥	١٠٢	٢٤٢١,١٨	٤٠,٠٢
٢	سيارات نقل	٥٥٠	٧٨٢,٠٥	١٧,١٩	٧٥٠	١٠٨٣,٠٢	١٧,٩
٣	آلات و معدات	١٥٣	٥٣٦,١٤	١١,٧٨	٢٠٩	٧٩٦,٥٤	١٣,١٦
٤	معدات ثقيلة	١٥١	٤٣٨,٢٨	٩,٦٣	١٩٩	٦٧٦,٢	١١,١٨
٥	سيارات ملاكي	٦٠١	٣٧٢,٢٣	٨,١٨	٦١٤	٣٢٥,٤	٥,٣٨
٦	خطوط انتاج	٣٩	٢٣٤,٠٦	٥,١٤	٥٦	٣٢١,٧٦	٥,٣٢
٧	بواخر	١	١٦,٥٦	٠,٣٦	٧	١١١,٤٢	١,٨٤
٨	أجهزة مكتبية	٨٧	٧١,٨٨	١,٥٨	١٢٧	٨٨,١٣	١,٤٦
٩	أخرى	٦٢	٢١٢,٧١	٤,٦٨	٤٦	٢٢٦,٧٩	٣,٧٥
	الإجـمالى	١٧٠٧	٤٥٤٩,٦٢	١٠٠,٠٠	٢١١٠	٦٠٥٠,٤٤	١٠٠,٠٠

- شهدت الفترة محل الدراسة تصدر نشاط العقارات والأراضي قائمة التصنيفات مسجلاً **٢٤٢١,١٨** مليون جنيه بنسبة ٤٠%.
- تلا نشاط العقارت و الأراضي فى الترتيب نشاط سيارات النقل باستحواذه على ١٨% من إجمالى قيمة العقود وبقيمة بلغت **١٠٨٣,٠٢** مليون جنيه.
- وحل فى الترتيب الثالث نشاط الآلات والمعدات بقيمة عقود بلغت **٧٩٦,٥٤** مليون جنيه ونسبة ١٣% من إجمالى قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

قيم عقود التأجير التمويلي مصنفة وفقاً للنشاط حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤

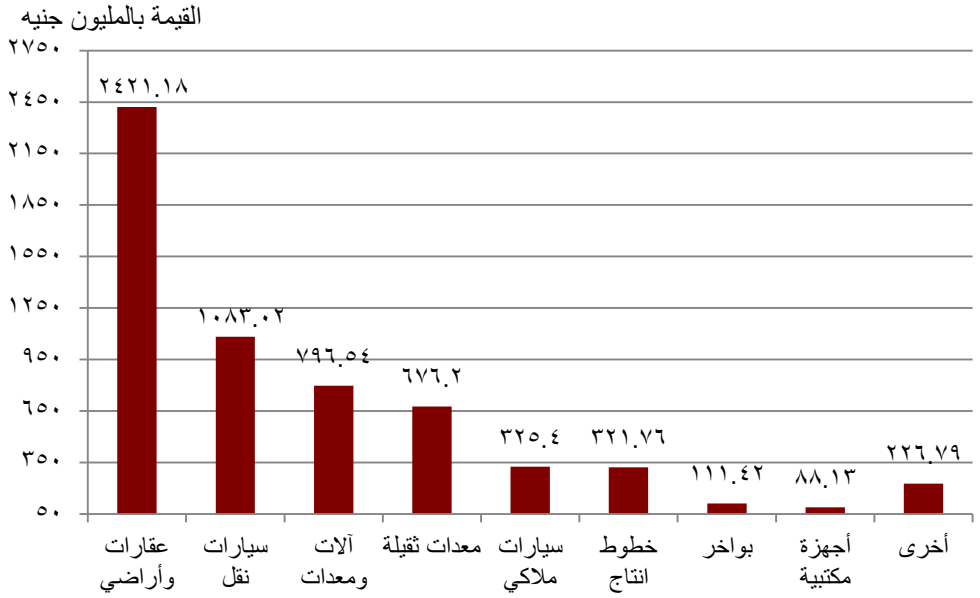

عددعقود التأجير التمويلي مصنفة وفقاً للنشاط حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤

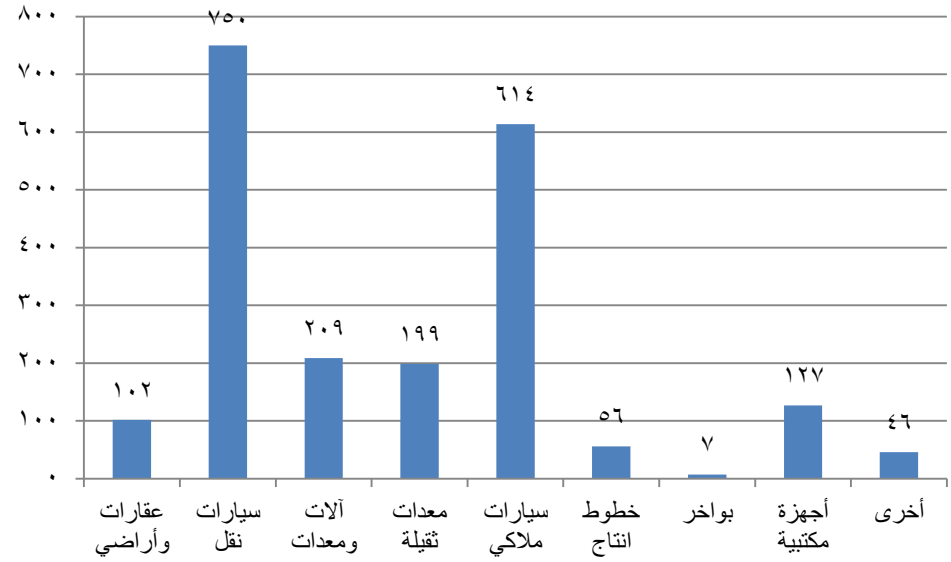

شركات التأجير التمويلي

جدول (٤-٣)	شركات التأجير التمويلى	
بيـان	حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٣	حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤
عدد الشركات المقيدة حتى نهاية الشهر	٢١٤	٢١٦
عدد الشركات العاملة خلال الشهر	٢٧	٢٨

- لم تشهد الفترة محل الدراسة الترخيص لأية شركة جديدة بمزاولة نشاط التأجير التمويلي بالسوق ، ليظل بذلك عدد الشركات المقيدة بالهيئة ثابتاً عند ٢١٦ شركة مقارنةً بـ ٢١٤ خلال الفترة المناظرة من العام السابق. بينما شهدت الفترة محل الدراسة نشاط ٢٨ شركة تأجير تمويلى مقابل ٢٧ شركة خلال الفترة المناظرة من العام السابق .

- بلغ عدد الشركات التى تقل الحصص السوقية لها عن ٢% عدد ١٧ شركة خلال الفترة محل الدراسة مقابل ١٥ شركة خلال الفترة المناظرة من العام السابق .

- اعتلت صدارة قائمة الشركات خلال الفترة محل الدراسة شركة كوربليس باستحواذها على حصة سوقية بلغت١٦.٠% ، تليها شركة انكوليس بحصة سوقية بلغت ١٥.٠% ، لتأتى شركة جى بى فى الترتيب الثالث بنسبة ١٣,٢% من إجمالى قيم العقود بالسوق حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤ .

جـدول (٤-٤)	الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطاً

م	الشـركة	حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٣			حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤		
		عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة %	عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة %
١	كوربليس للتأجير التمويلى - مصر(كورب ليس)	٢١٥	٤٦٢,٠٢	١٠,١٦	٢٤٦	٩٦٦,٠٧	١٥,٩٧
٢	الدولية للتأجير التمويلى – انكوليس	١٦٨	٨٤٠,٨٨	١٨,٤٨	٢٥٣	٨٨١,٣٤	١٤,٥٧
٣	جى بى للتأجير التمويلى	٦٩	١٢٤,٥٦	٢,٧٤	١٣٦	٧٩٩,٠١	١٣,٢١
٤	كيو أن بى الأهلى للتأجير التمويلى	٥٦٤	٧٧٧,٥٨	١٧,٠٩	٦٠٣	٧٩١,٥٩	١٣,٠٨
٥	التوفيق للتأجير التمويلى	١٧٢	٨٥٩,٨٩	١٨,٩	١٨٩	٤٩٩,١٢	٨,٢٥
٦	اوريكس مصر للتأجير التمويلى	٢٣٩	٣٠٤,٧٨	٦,٧	٢٠٣	٣٢٥,٨١	٥,٣٨
٧	تكنوليس للتأجير التمويلى	٧	١٢٢,١٢	٢,٦٨	١٢	٢٩٧,٥٥	٤,٩٢
٨	بيريوس مصر للتأجير التمويلي	٨	١٩٧,١٧	٤,٣٣	١٢	٢٨١,٢٦	٤,٦٥
٩	بيت الخبرة للتنمية الإقتصادية	٣	٢٢,٠٥	٠,٤٨	١٢	٢٠٨,٤٤	٣,٤٥
١٠	أديليس للتأجير التمويلى	٦١	١١٤,٥	٢,٥٢	١١٩	٢٠٥,٠٣	٣,٣٩
١١	الصعيد للتأجير التمويلى	٧٨	٧٦,٧٧	١,٦٩	١٣٤	٢٠٤,٤٩	٣,٣٨
١٢	الكرنك للتأجير التمويلى	٤	٢٢٩,٣	٥,٠٤	٢	١١٢,٩٩	١,٨٧
١٣	الأهلى للتأجير التمويلى	٢٠	١٧٨,٩٧	٣,٩٣	٣٦	١١٠,٧٧	١,٨٣
١٤	تمويل للتأجير التمويلى	٩	٣١,٥٢	٠,٦٩	١٠	٧٩,١١	١,٣١
١٥	مصر فوركابيتال ليز للتأجير التمويلي	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	٣	٦٤,٧٥	١,٠٧
١٦	قناة السويس لتوطين التكنولوجيا	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	١	٤٧,٠١	٠,٧٨
١٧	توشكى للتأجير التمويلى	٢٠	١٢,٨٤	٠,٢٨	٥٤	٣٧,٥	٠,٦٢
١٨	النيل للتأجير التمويلى NFL	٦	١١٠,٦٥	٢,٤٣	٧	٣٦,٩٩	٠,٦١
١٩	التوفيق لتأجير الأصول للشركات الصغيرة والمتوسطة	١	١٠,٢٦	٠,٢٣	٢٧	٣٤,١٣	٠,٥٦
٢٠	الامارات دبى الوطنى للتأجير التمويلى	١٣	١٢,٢٨	٠,٢٧	١١	٢١,٥٨	٠,٣٦
٢١	اوتراك للتأجير التمويلى	٢٥	٣٤,٢٤	٠,٧٥	١٨	١٨,٢٥	٠,٣
٢٢	سياف لتأجير الطائرات والمعدات	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	٢	١٤,٠٦	٠,٢٣
٢٣	أي بي سي للتأجير التمويلي	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	٢	٤,١	٠,٠٧
٢٤	مكة للتأجير التمويلى	٤	٣,١٣	٠.٠٧	٥	٣,٢١	٠,٠٥
٢٥	مجموعة إخوان للتأجير التمويلي	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	٧	٢,٧	٠,٠٤
٢٦	جراند إنفستمنت للتأجير التمويلي	١١	٣,٣١	٠,٠٧	٣	٢,٢٧	٠,٠٤
٢٧	نظم المكاتب المتكاملة	٣	١,٨١	٠,٠٤	٢	١,٠٧	٠,٠٢
٢٨	يو بى سى للتأجير التمويلى	١	٠,١٤	٠,٠٠	١	٠,٢٤	٠
٢٩	زيروكس للتأجير التمويلي	١	١٢,٨٢	٠,٢٨	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠
٣٠	البحر الأحمر العالمية للتأجير التمويلى	٢	٤,٦١	٠,١	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠
٣١	إيجيبكو للتأجير التمويلي	٢	١,٣٧	٠,٠٣	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠
٣٢	باور تراك للمعدات الثقيلة والمقاولات والتأجير التمويلى	١	٠,٠٦	٠	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠
	الإجمـالـى	١٧٠٧	٤٥٤٩,٦٣	١٠٠,٠٠	٢١١٠	٦٠٥٠,٤٤	١٠٠,٠٠

الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلى الأكثر نشاطاً
حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤

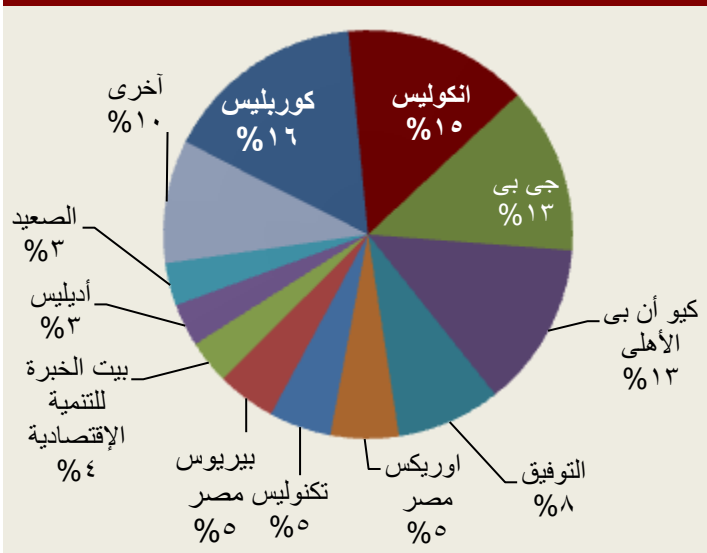

الحصص السوقية للشركات الأكثر نشاطاً
حتى نهاية نوفمبر٢٠١٣

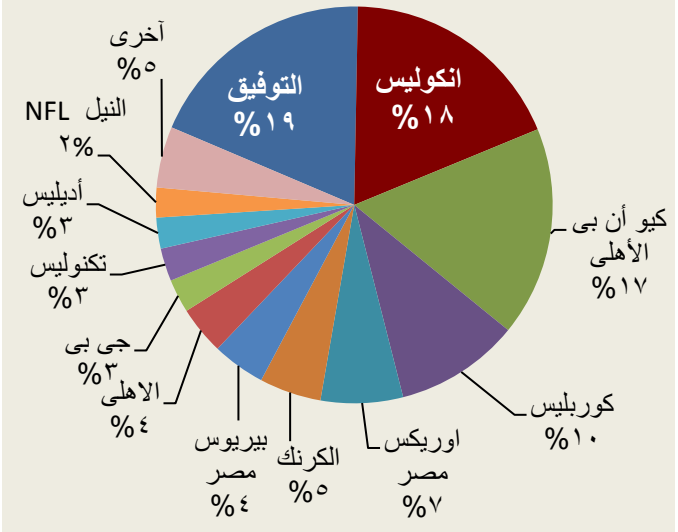

* أخرى: تشمل الشركات التى تقل الحصص السوقية لها عن ٢%.

* يتم حساب الحصص السوقية وفقاً لقيمة العقود.

* قيمة العقود = القيمة الإيجارية الإجمالية ، وفقاً للعقود الموثقة إلكترونياً من قبل الشركات العاملة والتى تم مراجعتها بالهيئة (وفقاً لتاريخ قيد العقد بالهيئة).

خامساً : التخصيم

حجم الأرصدة المدينة

يوضح الجدول التالي ارتفاع إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراة إلى ٩٧١ مليون جنيه في٢٠١٣/١٢/٣١ بالمقارنة بـ ٢٣٩ مليون جنية في ٢٠١١/١٢/٣١ بمعدل زيادة قدره ٣٠٦ % ، هذا بالإضافة إلى أنه ارتفع إلى ١١١٨ مليون جنيه في الفترة من ٢٠١٤/١/١ إلى ٢٠١٤/١١/٣٠ بالمقارنة بمبلغ ٢٣٩ مليون جنية في ٢٠١١/١٢/٣١ بمعدل زيادة ٣٦٧ % كما يلي :

جدول (٥-١)	حجم الأرصدة المدينة القيمة بالمليون جنيه			
السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	نوفمبر ٢٠١٤
حجم الأرصدة المدينة	٢٣٩	٤٩٥	٩٧١	١١١٨

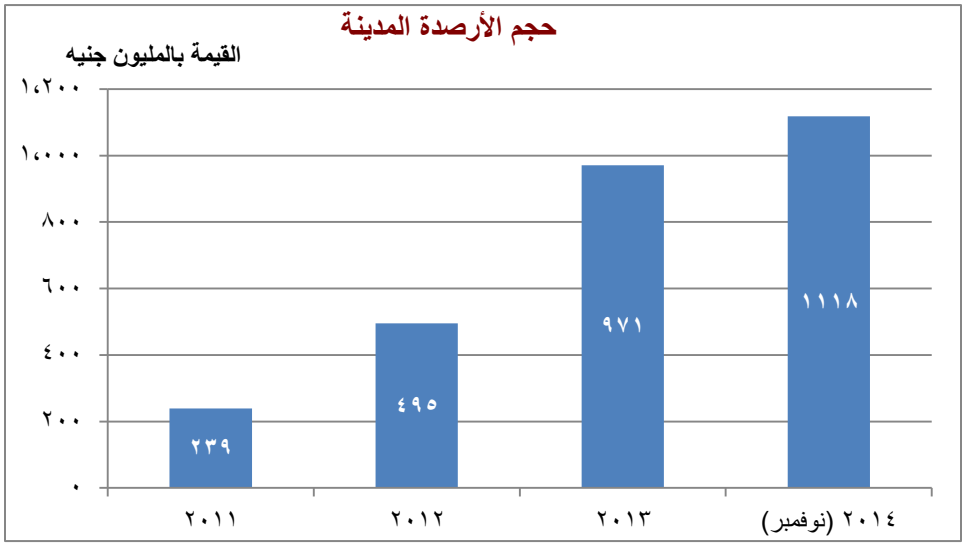

حجم الأوراق المخصمة

يوضح الجدول التالي تزايد إجمالي حجم الأوراق المخصمة خلال عام ٢٠١٢ من ١,٣ مليار جنيه إلى ٣,٣ مليار جنيه عام ٢٠١٣ بنسبة زيادة ١٥٤% ، بينما ارتفع حجم الأوراق المخصمة خلال الفترة (من ٢٠١١/١٢/٣١ وحتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤) من ١ مليار جنيه إلى ٣,٣ مليار بنسبة زيادة ٢٣٧% . وقد بلغ إجمالي حجم الأوراق المخصمة في نهاية نوفمبر ٢٠١٤ (أي خلال ١١ شهر) مبلغ ٣,٣ مليار جنيه مقارنة بنفس القيمة في نهاية عام ٢٠١٣ ، ومن المتوقع نمو هذه الصناعة فى نهاية عام ٢٠١٤.

جدول (٥-٢)	حجم الأوراق المخصمة القيمة بالمليون جنيه			
البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	حتى نوفمبر ٢٠١٤
مع حق الرجوع	٣٨٢	٥٣٢	١٢٥١	١٥١٦
بدون حق الرجوع	٥٩٣	٧٣١	٢٠٤٥	١٧٧٢
إجمالي حجم الأوراق المخصمة	٩٧٥	١٢٦٣	٣٢٩٦	٣٢٨٨

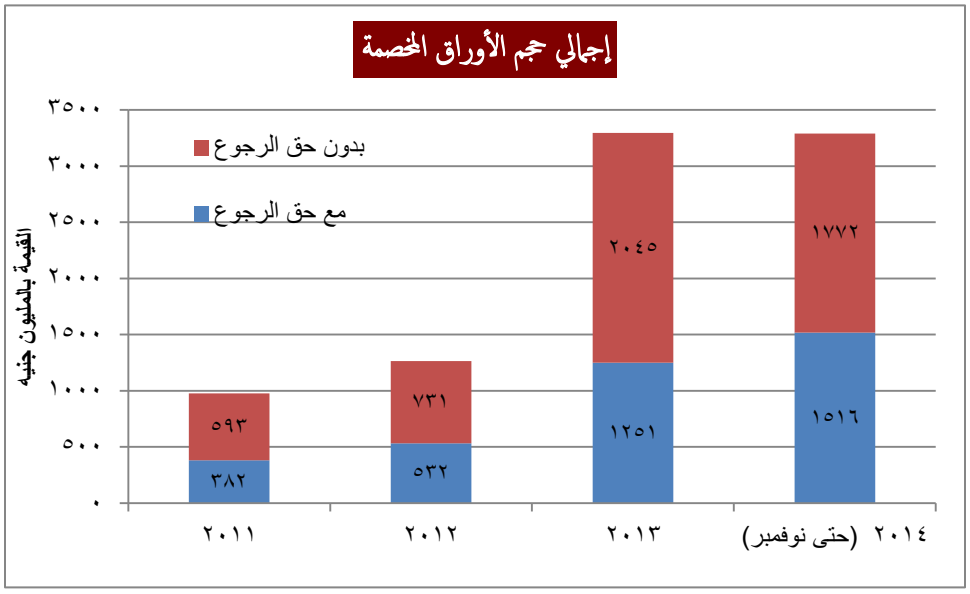

حجم الأوراق المخصمة موزعاً وفقاً للتخصيم دولي/تصدير/استيراد (يناير - نوفمبر ٢٠١٤)

يوضح الرسم البيانى التالي حجم الأوراق المخصمة موزعة جغرافياً : تخصيم محلي و تخصيم دولي (تصدير/استيراد) ، حيث استحوذ حجم الأوراق المخصمة محلياً على ثلاثة أرباع الحجم الإجمالي للأوراق المخصمة إذ بلغ ٧٤,٠ % ، وفيما يتعلق بحجم الأوراق المخصمة وفقاً للتخصيم الدولي فقد كان حجم الأوراق المخصمة دولياً (تصدير) أكبر من حجم الأوراق المخصمة دولياً (استيراد) حيث بلغت النسبة حوالي ١٦,٠%، و ١٠,٠ % على الترتيب.

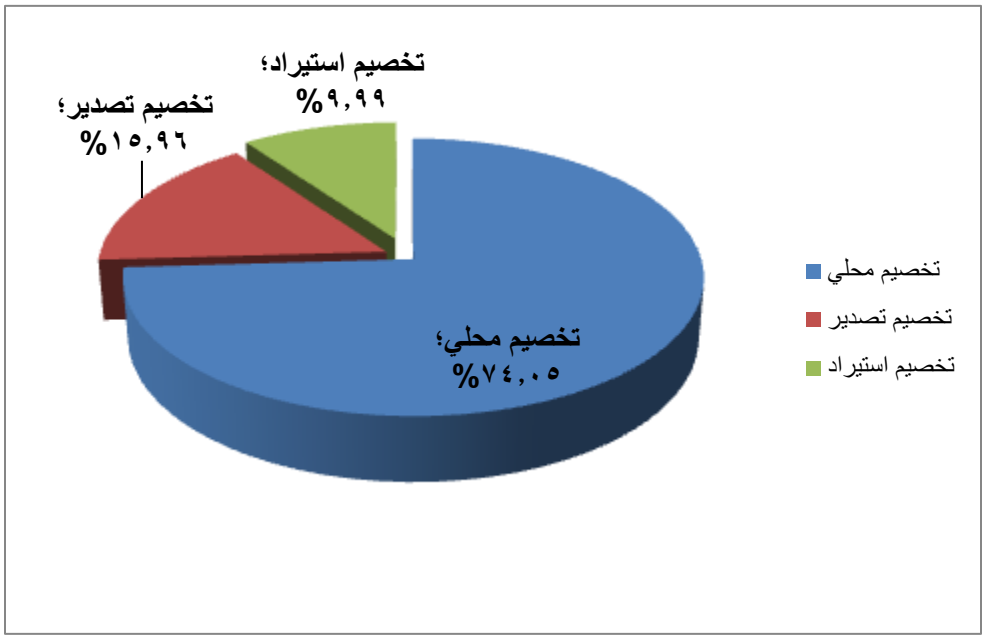

عدد العملاء

يوضح الجدول التالي تزايد عدد العملاء من ٨٩ عميل عام ٢٠١١ إلى ١٧٤ عميل (حتى نوفمبر ٢٠١٤) بمعدل زيادة ٩٥,٥%.

جدول (٥-٣)	عدد العملاء			
البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	حتى نوفمبر ٢٠١٤
عدد العملاء	٨٩	١٠٩	١٥٢	١٧٤

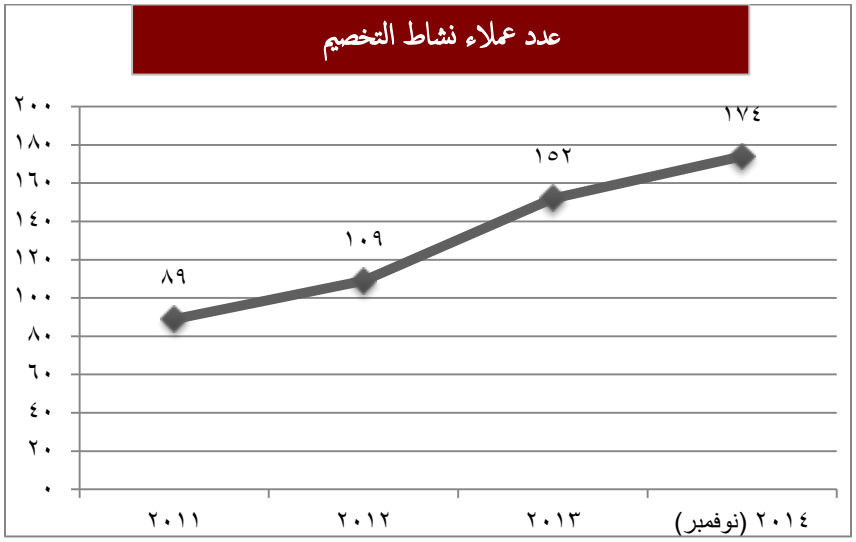

شركات التخصيم

لم يشهد عام ٢٠١٤ حتى نهاية نوفمبر أي تغير في عدد الشركات العاملة في مجال التخصيم ، بينما شهد عام ٢٠١٣ نمواً ملحوظاً في عدد الشركات العاملة في مجال التخصيم، حيث ارتفع عدد الشركات المقيدة لدى الهيئة إلى ٦ شركات بالمقارنة بأربع شركات حتى نهاية عام ٢٠١٢ كالآتي:

جدول (٥-٤)	شركات التخصيم			
البيـــــــان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	نوفمبر ٢٠١٤
إجمالي عدد الشركات المقيدة	١	٤	٦	٦
عدد الشركات التي حصلت على الترخيص	٠	٣	٢	٠

رؤوس أموال الشركات

جدول (٥-٥)	رؤوس أموال شركات التخصيم
شركة التخصيم	رأس المال
الشركة المصرية للتخصيم	١٥ مليون دولار
شركة درايف للتخصيم	٤٨ مليون جنيه
شركة QNB للتخصيم (NSGB سابقاً)	٥٠ مليون جنيه
شركة تمويل للتمويل العقاري (إضافة نشاط التخصيم)	١٠٠ مليون جنيه
شركة القاهرة للتخصيم	١٠ مليون جنيه
الشركة المصرية لضمان الصادرات	٢٥٠ مليون جنيه

الحصص السوقية لشركات التخصيم حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤

فيما يلي بيان بحجم الحصص السوقية لشركات التخصيم وفقاً لحجم الأوراق المخصمة حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤:

جدول (٥-٦)	الحصص السوقية لشركات التخصيم حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤	
م	الشركة	الحصة السوقية %
١	شركة QNB للتخصيم (NSGB سابقاً)	٤٣,٦٤
٢	الشركة المصرية للتخصيم	٤١,٥٩
٣	شركة درايف للتخصيم	٧,٣٢
٤	شركة تمويل للتمويل العقاري (إضافة نشاط)	٣,٠١
٥	الشركة المصرية لضمان الصادرات	٢,٥٣
٦	شركة القاهرة للتخصيم	١,٩١

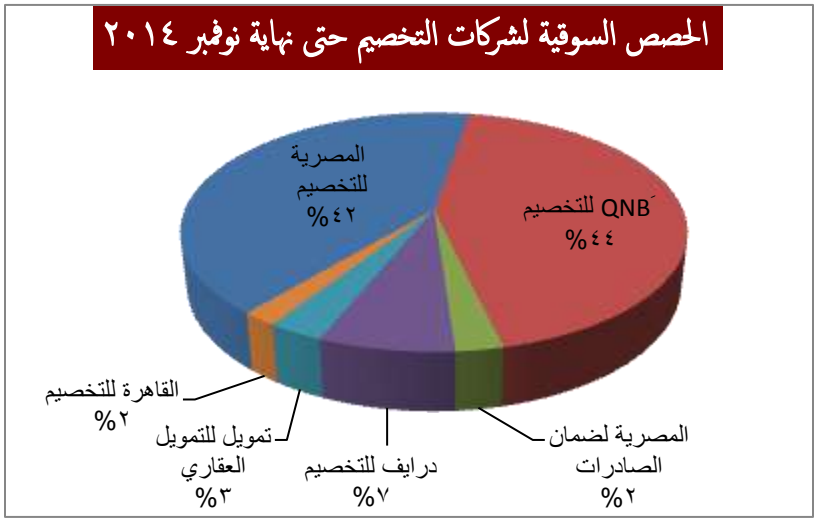

سادساً : حماية حقوق المتعاملين

أ) الشكاوي

١. شكاوى سوق المال :

جدول (٦-١)	إجمالي عدد الشكاوى الواردة الي الهيئة من المتعاملين ضد الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية		
البيان	من أول العام حتى نوفمبر ٢٠١٣	من أول العام حتى نوفمبر ٢٠١٤	نسبة التغير %
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة من الفترة السابقة	٧٥	٦١	-١٩٪
عدد الشكاوى الواردة إلي الهيئة خلال الفترة	٣٠٣	٣١٧	٥٪
إجمالي عدد الشكاوى	٣٧٨	٣٧٨	٠٪
عدد الشكاوى التي تم الانتهاء من دراستها خلال الفترة	٣٠١	٣١٦	٥٪
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة في نهاية الفترة	٧٧	٦٢	-١٩٪

بدأ هذا العام برصيد شكاوى قيد الدراسة لعدد ٦١ شكوى من فترات سابقة، و خلال الأشهر السابقة تلقت الهيئة عدد ٣١٧ شكوى ضد الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية ، و بهذا يرتفع إجمالي عدد الشكاوى القائم خلال الفترة إلى ٣٧٨ شكوى.

ولهذا العام، قد تم الانتهاء من دراسة عدد ٣١٦ شكوى خلال الفترة محل الدراسة، ليصل رصيد الشكاوى قيد الدراسة إلى عدد ٦٢ شكوى بنهاية شهر نوفمبر ٢٠١٤. يأتى ذلك مقابل رصيد ٧٥ شكوى خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٣ ارتفعت الى إجمالي عدد ٣٠٣ حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٣. وكان قد تم الانتهاء من ٣٠١ شكوى برصيد بلغ ٧٧ شكوى مع نهاية نوفمبر ٢٠١٣.

وبتحليل الشكاوى تلاحظ أنها تتعلق بالشراء والبيع بأوامر على بياض، والبيع من خلال وكيل، والشراء والبيع بتمويل من الشركة يفوق القدرات المالية للعميل دون مراعاة شروط الشراء الهامش،والبيع الجبري لسداد المديونيات، و التعامل على الحساب من خلال الانترنت. و لقد تم حفظ عدد ٧٩ شكوى خلال الفترة بنسبة ٢٥% من إجمالي عدد الشكاوى التي تم فحصها لأسباب منها لإزالة الأسباب والتنازل، لعدم ثبوت أحقية الشاكي أو عدم صحة الشكوى، أو لعدم الجدية .

٢) شكاوى التأمين :

جدول (٦-٢)	تصنيف الشكاوى الواردة للهيئة وفقاً للجهة المشكو في حقها		
نوع الجهة المشكو فى حقها	حتى نهاية نوفمبر٢٠١٣	حتى نهاية نوفمبر٢٠١٤	التغير %
شركات تأمينات الاشخاص	٧٨	١٢٥	٦٠,٣
شركات تأمينات الممتلكات	٢٩٤	٢٧٣	-٧,١
صناديق التأمين الخاصة	١٥٨	١٧٢	٨,٩
الإجمالى	**٥٣٠**	**٥٧٠**	٧,٥

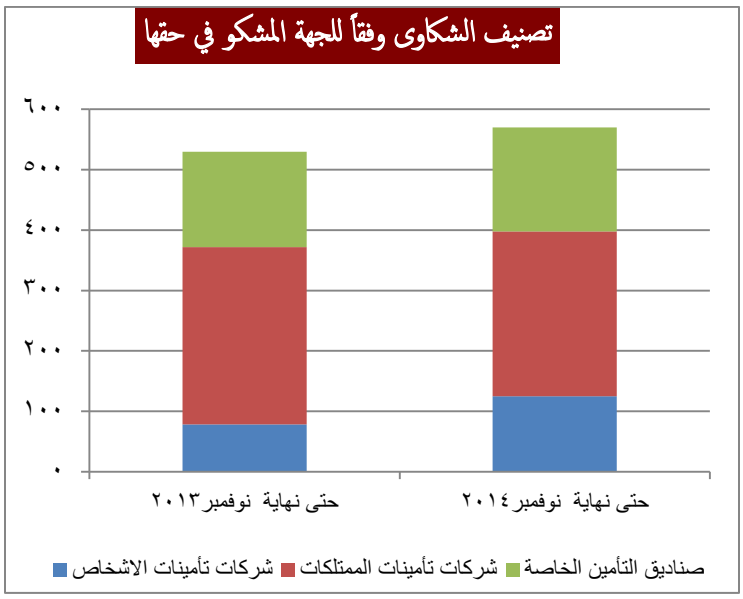

- ورد للهيئة خلال الفترة من أول يناير إلى نهاية نوفمبر ٢٠١٤ عدد ٥٧٠ شكوى تخص شركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة مقابل عدد ٥٣٠ شكوى خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ بنسبة ارتفاع ٧,٥ %.

- تركز الجزء الأكبر من الشكاوي خلال هذه الفترة في الشكاوى ضد شركات تأمينات الممتلكات بنسبة ٤٨ % من إجمالي الشكاوى، يليه الشكاوى ضد صناديق التأمين الخاصة بنسبة ٣٠% ثم الشكاوى ضد شركات تأمينات الأشخاص بنسبة ٢٢ % من إجمالي الشكاوى .

جدول (٦- ٣)	تصنيف الشكاوى وفقاً لفروع التأمين		
فروع التأمين	حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٣	حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤	معدل التغير %
السيارات التكميلى	١٧٠	١٤٤	-١٥
السيارات الاجبارى	٧١	٥٣	-٢٥
الحريق	٢١	٢٢	٥
السطو	٢	٦	٠
نقل برى	٢	١	-٥٠
نقل بحري	٣	١	-٦٧
اجسام سفن	٤	٦	٥٠
هندسى	٢	٥	١٥٠
حوادث	١٩	١٩	٠
طبى	٣	٨	١٦٧
طيران	٠	١	٠
الإجمالى	٢٩٧	٢٦٦	-١٠

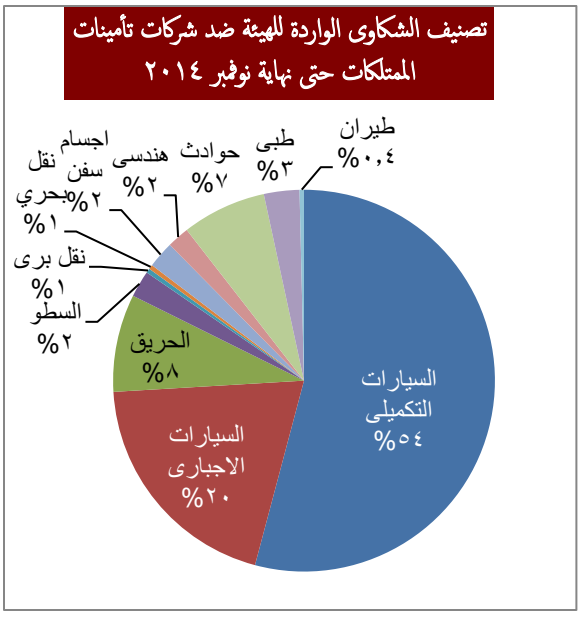

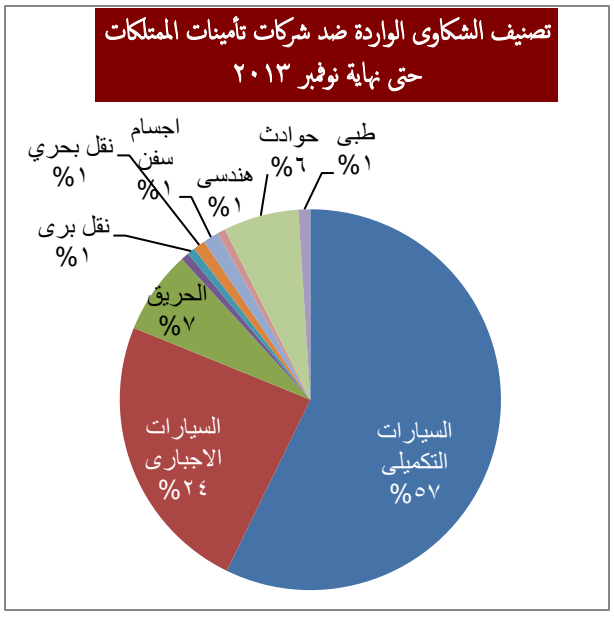

تركزت شكاوي حملة الوثائق ضد شركات تأمينات المتلكات خلال الفترة من أول يناير إلى نهاية أكتوبر ٢٠١٤ في فرع السيارات التكميلى الذي استحوذ على ٥٤ % من شكاوي حملة وثائق تأمينات المتلكات يليه فرع السيارات الإجباري بنسبة ٢٠ % من تلك الشكاوى .

ب) التظلمات

جدول (٦-٣)	عدد التظلمات ضد القرارات التي تصدرها الهيئة أو الوزير المختص حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤		
البيان	حتى نوفمبر ٢٠١٣	حتى نوفمبر ٢٠١٤	نسبة التغير %
إجمالي عدد التظلمات ضد قرارات الهيئة	٢٤	٤٢	٧٥٪

ورد إلى لجنة التظلمات بالهيئة عدد ٤٢ تظلم حتى نهاية نوفمبر عام ٢٠١٤ ، تم قبول بعض التظلمات شكلاً ورفضهم موضوعاً والبعض تحت نظر اللجنة المختصة وتم تأجيل بعضها وأما بعضها فقد تم عدم قبوله لإنتفاء القرار الإدارى - و جدير بالذكر ان التظلمات تتعلق بالطعن على قرارات الهيئة أو الوزير المختص تطبيقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ (سوق رأس المال) او رفض الالتماس المقدم من المتظلم - مقابل عدد ٢٤ تظلم حتى نهاية نوفمبر من العام السابق بنسبة زيادة ٧٥%.

ج) تحريك الدعاوى الجنائية والتصالحات

جدول (٦-٤)	بيان إحصائي للجنة تحريك الدعوى الجنائية حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤		
	البيـــــــان		العدد
أولاً : تحريك الدعوى	سـوق المال	اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية في ضوء الطعن بالتزوير	٢٩
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات الباب التاسع "الشراء بالهامش"	١٦
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات التلاعب "شركات"	١٠
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات التلاعب "عملاء"	٢٠
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات القوائم المالية	١٧
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية عن مخالفات قانونية ولائحية أخرى	٤٤
	التأمين	تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التأمين "شركات"	٢٢
		تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التأمين "وسطاء"	٣
	التمويل العقاري	تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التمويل	٠
ثانياً : عدم تحريك الدعوى	سـوق المال	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية	٣٣
	التأمين	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية	٤
	التمويل العقاري	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية	٠
ثالثاً: التصـــالحات	سـوق المال	تصـــالحات إنتهى البت فيها	١٢
		تصالح قوائم مالية	٨٤
	التأمين	تصـــالح إنتهى البت فيه	٢
		تصالح قوائم مالية	٢٥
	التمويل العقاري	تصـــالح إنتهى البت فيه	٠
الإجمـــــــالي			٣٢١

سابعاً : القرارات والضوابط الرقابية المنظمة للسوق

قرارت رئيس الجمهورية :

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (١٤١) لسنة ٢٠١٤ بتنظيم نشاط التمويل متناهى الصغر .

قرارت مجلس إدارة الهيئة :

- **القرار رقم (١٤٩) لسنة ٢٠١٤** بشأن حل مجلس إدارة صندوق التأمين الخاص لأعضاء نقابة المهن التعليمية وتعيين مجلس إدارة مؤقت للصندوق .
- **القرار رقم (١٥٢) لسنة ٢٠١٤** بشأن تعديل قرار المجلس رقم ٢٣ بتاريخ ٢٠١٤/٢/٩ بشأن القواعد الحاكمة لممارسة نشاط وساطة التأمين وفقاً لأخر تعديل.
- **القرار رقم (١٥٧) لسنة ٢٠١٤** بشأن تعديل بعض أحكام قرار مجلس الإدارة رقم (١٧) لسنة ٢٠١٤ ، والذي كان نصه كالتالي :" وافق المجلس على تعديل القرار رقم ١٧ بتاريخ ٢٠١٤/٢/٩ بشأن شروط وإجراءات قيد واستمرار قيد الجهات الأجنبية كبنوك إيداع وفى سجل المالك المسجل وذلك بتعديل البند رقم ٥ من المادة الأولى ليصبح : في حالة كون الجهة المتقدمة بنكاً تتولى الهيئة إخطار البنك المركزي بالطلب ، ويكون للبنك المركزي المصري حال وجود ملاحظات لديه موافاة الهيئة بها خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ إخطاره بالطلب " .

ثـامـنـاً : أخبـار الـهـيـئـة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الشهر :

- **انتخابات صندوق حماية المستثمر لاختيار ثلاثة لمجلس الإدارة**

تم انتخاب ثلاثة أعضاء بمجلس إدارة صندوق حماية المستثمر والتى تقدم لها ٧ مرشحين لاختيار ثلاثة من ممثلى الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية وأمناء الحفظ (من بينهم شركة على الأقل من غير شركات السمسرة).

هذا و قد ضمت القائمة النهائية للمرشحين لعضوية مجلس إدارة الصندوق بعد انتهاء ميعاد التظلمات خمسة مرشحين عن شركات السمسرة واثنان عن أمناء الحفظ وغيرهم من الشركات. و تجدر الإشارة إلى أن عدد من يحق لهم التصويت فى تلك الانتخابات ٢٣٨ شركة وأمين حفظ.

وكانت فترة الترشح استمرت من الأول من أكتوبر إلى نهاية الاثنين ١٣ أكتوبر، تقدم خلالها ممثلو ٨ شركات، ورأت لجنة فحص طلبات الترشح استبعاد إحداها.

وقد شكل رئيس الهيئة لجنة للإشراف على الانتخابات تضم عضوين يمثلان الهيئة ، وعضو يمثل البورصة المصرية إضافة إلى عضوين يمثلان الصندوق. وتتولى هذه اللجنة مهام الإعداد للانتخابات وتسجيل الحضور والتحقق من الالتزام بما يتعلق بمن يحق لهم التصويت وبالإشراف على سلامة التصويت والقيام بفرز الأصوات بعد استبعاد الأصوات غير الصحيحة وإعداد محضر بما تم بالانتخاب والأصوات الحاصل عليها كل مرشح وإعلان النتيجة.

ومن ناحية أخرى تجدر الإشارة إلى أنه يتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة يشكل بقرار من الوزير المختص بتطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ على النحو التالي:

١. ممثل عن المستثمرين في سوق الأوراق المالية يختاره الوزير المختص بتطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩.

٢. ثلاثة يمثلون الشركات الأعضاء بالصندوق على أن يكون من بينهم شركة على الأقل من غير شركات السمسرة فى الأوراق المالية ، ويتم اختيارهم وفقا للقواعد والإجراءات التى يصدر بها قرار من رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية.

٣. ممثل عن البورصة المصرية يختاره رئيس مجلس إدارة البورصة.

٤. ممثل عن شركة الإيداع والقيد المركزي للاوراق المالية يختاره رئيس مجلس إدارتها.

٥. ثلاثة من ذوى الخبرة يختارهم مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية.

ويتم إختيار رئيس مجلس إدارة الصندوق من بين الأعضاء من ذوي الخبرة، وذلك بموافقة الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس

وكان قد صدر قرار رئيس الوزراء رقم ١٥٧٥ لسنة ٢٠١٤ بمد مدة مجلس الإدارة الحالى لمدة ثلاثة أشهر أو لحين تشكيل مجلس إدارة الصندوق وفقاً لتعديل القرار المنشئ للصندوق أيهما أقرب.

■ الرقابة المالية تحل مجلس إدارة صندوق تأمين المهن التعليمية وتعين مجلس مؤقت

قرر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية حل مجلس إدارة صندوق التأمين الخاص لأعضاء نقابة المهن التعليمية وتعيين مجلس إدارة مؤقت لمدة عام على الأكثر أو لحين انتخاب مجلس إدارة للصندوق من خلال جمعية عمومية غير عادية.

و فى ضوء المخالفات لقانون صناديق التأمين الخاصة واللائحة التنفيذية والنظام الأساسى للصندوق وحماية لمصالح نحو مليون وأربعمائة ألف مشترك بالصندوق اتخذ مجلس إدارة الهيئة قراره إعمالاً لنص المادة ٢٩ من قانون صناديق التأمين الخاصة الصادر بالقانون (٥٤) لسنة ١٩٧٥ والتى تنص على أنه "يجوز لمجلس ادارة الهيئة حل مجلس الإدارة اذا تبين له أن المجلس لايسير وفقاً لهذا القانون أو لنظام الصندوق الأساسى وبعد إجراء تحقيق إدارى ، وله فى هذه الحالة تعيين مجلس مؤقت لمدة سنة على الاكثر ويتعين على مجلس الادارة دعوة الجمعية العمومية غير العادية لانتخاب أعضاء جدد قبل انتهاء مدة السنة."

وقد تم تشكيل المجلس المؤقت من خمسة أعضاء يتضمنون خبيرين إضافة إلى ثلاثة تم تسميتهم من قبل السيد وزير التربية والتعليم. ويكلف المجلس المؤقت بانتخاب رئيس وأمين صندوق وإتخاذ ما يلزم نحو صرف المزايا التأمينية المتراكمة والمستحقة للأعضاء وإعداد دراسة اكتوارية جديدة للصندوق إضافة إلى الدعوة لجمعية عمومية غير عادية لانتخاب مجلس إدارة جديد.

كانت الهيئة تتابع عن كثب أوضاع الصندوق وسعت جاهدة لحل المشاكل الإدارية التى ألمت به، وفى النهاية أعملت دورها الرقابى والإشرافى وفقاً لما رسمه القانون وفى ضوء ما تبين لها من مخالفات ومن خلافات مستمرة بين أعضاء مجلس الإدارة الذى تم حله أدت إلى عدم أداء الصندوق للمزايا التأمينية للأعضاء المشتركين به. وقد جرت خلال الفترة الماضية عدة اجتماعات مع كافة الأطراف المعنية بالصندوق فى محاولة لتحقيق انتظام العمل به، إلا أنه إزاء عدم الاستجابة فقد استخدم مجلس إدارة الهيئة سلطاته وفقاً للقانون .

■ الرقابة المالية تصدر تيسيرات فى ضوابط ممارسة نشاط الوساطة فى التأمين

قرر مجلس إدارة الهيئة تعديل القواعد الحاكمة لممارسة نشاط وساطة التأمين وذلك فى ضوء ما أسفر عنه التطبيق الفعلى وما تم مناقشته مع الجمعية المصرية لوسطاء التأمين وخبراء المهنة.

وقد تضمنت التعديلات أن يتوافر في المسئول عن الإدارة الفعلية أو العضو المنتدب لشركة الوساطة فى التأمين أو إعادة التأمين شرط القيد بسجل وسطاء التأمين بالهيئة وأن يكون قد مارس أعمال الوساطة في التأمين لمدة لا تقل عن ٩ سنوات، أو عمل مديرا عاماً لشركة تأمين

لمدة لا تقل عن ٥ سنوات أو زاول عمل فني تأميني بإحدى الجهات المتصل عملها بصناعة التأمين أو إعادة التأمين لمدة لا تقل عن ١٥ سنة. ويتعين على العضو المنتدب أو القائم بالإدارة الفعلية عدم القيام بالجمع بين هذه الوظيفة وبين أى وظيفة تنفيذية أخري في شركة تأمين أو إعادة تأمين أو ذات صله بالتأمين.

كما شملت التعديلات عدم اشتراط أن تقدم شركة الوساطة تقرير فحص محدود وقوائم مالية ربع سنوية ويكتفى بتقديم بيان ربع سنوي يبين حجم العمليات التي توسط فيها وحجم العمولات التي حصل عليها مع تقديم تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية فى آخر السنة المالية فقط. يكتفى أيضاً بأن يكون مراقب حسابات شركة الوساطة فى التأمين مقيداً بسجل المحاسبين والمراجعين وعدم إشتراط أن يكون من ضمن المقيدين فى سجلات الهيئة.

- **نشر قانون التمويل متناهى الصغر بالجريدة الرسمية والهيئة تبدأ فى إعداد القرارات التنفيذية له**

نشر بالجريدة الرسمية بالعدد ٤٦ قرار رئيس الجمهورية بالقانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وقد بدأت الهيئة فى صياغة القرارات التنفيذية والضوابط اللازمة لتنظيم النشاط وتحديد متطلبات الترخيص لكل من الشركات والجمعيات الأهلية. حيث تسعى إلى الانتهاء من كافة المتطلبات التنظيمية بما يمكنها من البدء فى قبول طلبات ترخيص الشركات الراغبة فى ممارسة هذا النشاط لأول مرة فى مصر.

ومن الجدير بالذكر أنه سيتم إنشاء وحدة ذات طابع خاص تابعة للهيئة للإشراف على نشاط التمويل متناهي الصغر بالجمعيات والمؤسسات الأهلية والتي منحها القانون ستة أشهر لتوفيق أوضاعها، ويضم مجلس أمناء تلك الوحدة عدد من الخبراء فى المجال وقيادات الجمعيات وممثلين لعدد من الوزارات المعنية والبنك المركزي والصندوق الاجتماعي للتنمية. وقد سمح القانون بقيام الجمعيات والمؤسسات الأهلية بالمساهمة فى تأسيس شركات لمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر.

وكشف رئيس الهيئة أنه عند إعداد القانون لم يتم النص على وجود لائحة تنفيذية له وأحال القانون إلى مجلس إدارة الهيئة إصدار ما يلزم من قرارات تفصيلية ومن ضمنها: تحديد مجالات التمويل متناهي الصغر وقيمة التمويل، وكذا متطلبات الترخيص لمزاولة نشاط للشركات و ومعايير الملاءة المالية وقواعد الإشراف والرقابة. ويختص مجلس إدارة الهيئة أيضاً بتحديد أسس حساب المخصصات على ضوء المخاطر الائتمانية و التمويلية و التشغيلية و قواعد الإفصاح و البيانات الواجب نشرها .علماً بأنه تعد من التكاليف واجبة الخصم عند تحديد صافى الدخل الخاضع للضريبة العوائد المدينة التى تدفعها الشركة على القروض وغيرها من وسائل التمويل و المخصصات التى تكونها الشركة على التمويل المشكوك فى تحصيله وفقاً للمعايير التى تضعها الهيئة ولما يقر به مراقب حسابات الشركة. وتعفى من الضرائب والرسوم والدمغة أرصدة القروض وغيرها من صور التمويل متناهي الصغر.

و يحظر القانون على الشركات والجمعيات تلقى ودائع كما أنه لا يمتد إلى البنوك فهى تعمل تحت إشراف البنك المركزي المصري. ولا يقتصر "التمويل متناهى الصغر" على الإقراض وإنما يمكن أن يشمل صيغ التأجير التمويلي والمرابحة والمتاجرة وما إلى ذلك.

وفى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالتمويل متناهى الصغر : كل تمويل لأغراض اقتصادية إنتاجية أو خدمية أو تجارية فى المجالات وبالقيمة التى يحددها مجلس إدارة الهيئة بما لا يجاوز مائة ألف جنيه، ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح مجلس إدارة الهيئة وفقاً للظروف الاقتصادية ومتطلبات السوق زيادة الحد الأقصى بما لا يجاوز ٥% سنوياً

ونوه رئيس الهيئة إلى أنه سيتم مخاطبة رئيس الوزراء لتشكيل لجان التظلمات التي تقدمها الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية من القرارات الإدارية الصادرة تطبيقا لأحكام القانون وكذلك استصدار قرار من وزير العدل لمنح صفة الضبطية القضائية لبعض العاملين بالهيئة فيما يخص الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية.

■ مجلس إدارة "الرقابة المالية" يوافق على تعديل فى متطلبات تعامل شركات السمسرة لصالح عملاء منشآت مالية أجنبية

نتيجة لضرورة استحداث تنظيم خاص لتعاملات شركات الوساطة وشركات إدارة المحافظ لصالح عملاء أجانب ترد لهم من خلال منشآت مالية أجنبية وذلك ليتمشى مع الممارسات العالمية فى هذا الشأن، لذا أقر مجلس إدارة الهيئة مقترح تعديل المادة ٢٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال بإضافة أنه على شركة الوساطة أو إدارة المحافظ توقيع عقد فتح حساب مع المنشأة المالية الأجنبية على أن تكون من المرخص لها بمزاولة النشاط وخاضعة لإشراف جهة رقابية تمارس إختصاصات مشابهة لإختصاصات الهيئة أو البنك المركزى المصري، وعلى أن يتضمن العقد ما يفيد أن التعامل يتم لصالح العملاء التابعين لها. ويشترط أن يتضمن العقد أن المنشأة المالية الأجنبية المتعاقد معها ملتزمة بعدم التعامل مع الشركة إلا لصالح عملاء متوافر لديها بياناتهم والمستندات التعريفية المؤيدة لها وأنها حاصلة على تفويض من هؤلاء العملاء للتعامل لصالحهم وعلى حسابهم. كما تقر المنشأة الأجنبية بأن التعاقد بينها و العميل يتضمن مراعاة الالتزام بتطبيق قواعد مكافحة غسل الأموال المعمول بها فى الدولة مقر المنشأة. وتلتزم المنشأة المالية الأجنبية بتقديم كافة بيانات تعاقد أى عميل فى حال طلبها من الهيئة.

■ مجلس إدارة "الرقابة المالية" يوافق على مشروع تعديلات لائحة صناديق التأمين الخاصة

قرر مجلس إدارة الهيئة الموافقة على مشروع تعديل اللائحة التنفيذية لقانون صناديق التأمين الخاصة ، وكشف رئيس الهيئة أن مشروع تعديلات اللائحة التنفيذية لقانون صناديق التأمين الخاصة ٥٤ لسنة ١٩٧٥ والصادرة منذ نحو أربعة عقود قد تضمن إضافة عدد من المواد تتناول حوكمة الصندوق واختصاصات مجلس الإدارة وإمكانية إسناد إدارة أمواله لشركات إدارة محافظ أوراق مالية مرخص لها من الهيئة. وأضافت لأول مرة إمكانية تعيين عضوين من ذوى الخبرة فى مجالات الاستثمار أو التأمين بمجلس الإدارة .كما تناولت التعديلات قنوات الاستثمار المسموح بها للصندوق وحدود كل منها لكى تعبر عن التطور الكبير الذى شهده سوق المال على مدى السنوات الأخيرة مع مراعاة عدم تعريض الصندوق لمخاطر مرتفعة من خلال وضع حدود للتركز وسقف للتوظيف فى كل نوع من الأدوات أو للأوراق المالية المصدرة من شركة واحدة.

و للتيسير على صناديق التأمين الخاصة فى استثمار أموالها فإن التعديلات اشترطت ألا يتعامل الصندوق مع أى بنك أو شركة إدارة محافظ أو أمين حفظ إلا بعد تقديم إقرار من البنك أو الشركة أو أمين الحفظ كل بحسب الأحوال بعدم السماح للصندوق بالتصرف فى تلك

الأرصدة أو تحويلها إلى أية جهات أو استثمارات أخرى إلا وفقاً للتعليمات المنصوص عليها فى خطاب معتمد من الصندوق ومصدق عليه من الهيئة. ولا يجوز تعديل أو إلغاء تلك التعليمات إلا بنفس آلية إقرارها .وذلك بدلاً مما هو مطبق حالياً من وجوب الرجوع للهيئة عند كل تعامل مما يستغرق وقتاً وجهداً كبيرين.

■ رئيس الرقابة المالية يجتمع بجمعية المحللين الفنيين

التقى رئيس الهيئة بأعضاء مجلس إدارة الجمعية المصرية للمحللين الفنيين للأسهم والسندات برئاسة محمد السعيد. وجرى خلال اللقاء مناقشة جهود الجمعية للارتقاء بمهنة التحليل الفنى فى أسواق المال واستعراض شهادة المحلل الفنى المعتمد التى تصدرها الجمعية وتتضمن اجتياز ثلاثة مراحل، والمعتمدة من الاتحاد الدولى للمحللين الفنيين كشهادة معادلة لتلك الصادرة عن الاتحاد الدولى.

ولقد طرح ممثلو الجمعية - والتي بدأت نشاطها عام ٢٠٠٠ - مقترحات بشأن التعاون مع الهيئة ومعهد الخدمات المالية لتنمية مهارات مسئولى التحليل والبحوث بشركات الأوراق المالية، وأبدوا استعدادهم للمشاركة فى أى مبادرات تتبناها الهيئة بشأن الترخيص للعاملين فى المهنة.

ورحب رئيس الهيئة بعدد من الأفكار التى تم طرحها وكشف أن الهيئة تسعى لوضع معايير لإنشاء إدارات البحوث بشركات الأوراق المالية وإجازة المحللين وكذا مديرى الصناديق، ويمكن تضمينها بعض الجوانب الخاصة بالتحليل الفنى.

■ المؤتمر الأول لأسواق المال العربية يختتم أعماله بمشاركة فاعلة من هيئة الرقابة المالية

نظم اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية بالاشتراك مع هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية المؤتمر الأول لأسواق رأس المال العربية أعماله بمدينة دبى بدولة الإمارات العربية المتحدة ، وشهد المؤتمر حضور مكثف من رؤساء وقيادات عدد من هيئات الأوراق المالية العربية إضافة إلى رئيس صندوق النقد العربى وأمين عام المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (الأيوسكو) وأمين عام اتحاد البورصات العربية وعدد من خبراء المال والاستثمار والحوكمة من عدة دول.

وتناول رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية (ممثل مصر) فى كلمته بالجلسة الأولى للمؤتمر أهمية تحقيق التوازن عند صياغة التشريعات والضوابط المنظمة لسوق المال بين متطلبات إحكام الرقابة ومقتضيات نمو السوق والابتكار، وأكد على أهمية التشاور مع مختلف الأطراف المعنية بالسوق حتى لو تطلب ذلك جهداً أكبر ووقتاً أطول، فالنتيجة دائماً فى صالح الجميع. وأشار فى كلمته أنه ليس بالقوانين فقط تدار الأسواق ويجب فهم مقتضيات النصوص التشريعية ومدى الحاجة لها وما تعالجه من مخاطر فعلية. وأكد أن الهيئة فى مصر تتبنى منهج ما قل ودل فى القوانين الجديدة التى تقترحها وتفضل ترك الأمور التفصيلية لقرارات يصدرها مجلس إدارة الهيئة بما يوفر سرعة ومرونة فى التعامل مع المتغيرات.

كما ذكر رئيس الهيئة أن الدول العربية بخلاف أعضاء مجلس التعاون الخليجي تواجه تحدياً في عمق السوق وفي تنوع المنتجات المالية فهي لا تقدر حالياً على أن تستوعب الاستثمارات الضخمة التى تأمل فى استقطابها وعليها استقطاب المزيد من الشركات الكبرى وفى قطاعات

متنوعة للقيد فى بورصاتها ولاسيما مشروعات البنية الأساسية، وأن تعمل على زيادة السيولة لكل من الأسهم وصناديق المؤشرات وأدوات الدين مثل السندات وسندات التوريق. وأكد على دور صناديق التأمين والتقاعد الحكومية والخاصة كمستثمر مؤسسى فاعل بتلك الأسواق .

وفى إطار مناقشة تكامل الأسواق المالية العربية كشف رئيس الهيئة عن أن القيد المشترك لشركات عربية فى أكثر من بورصة هو التمهيد الطبيعى للتكامل بين الأسواق، و أن نجاح عدد من تلك التجارب سيبين للجميع مدى توافق وملاءمة التشريعات المنظمة لهذا الموضوع فى كل دولة كما سيكشف لنا عن مقدار شهية المتعاملين فى دولة ما على التعامل على أسهم دولة عربية أخرى.

وعلى هامش المؤتمر جرت مراسم توقيع مذكرة تفاهم مشترك بين الهيئة العامة للرقابة المالية وهيئة سوق المال بلبنان، كمبادرة إيجابية للتعاون بين الهيئة المصرية ونظيرتها اللبنانية المؤسسة حديثاً.

وتناولت جلسات المؤتمر نقاشات مطولة حول الحوكمة وحماية حقوق الأقلية إضافة إلى دور مراقبى الحسابات فى هذا الخصوص. كما تداول المشاركون أهمية محو الأمية المالية لشريحة لايستهان بها من المستثمرين الأفراد ودور الإعلام الغائب فى هذا الصدد.

وجرى استعراض الأشكال المختلفة لملكية البورصات فى الدول العربية من حكومية وخاصة وتلك المملوكة للأعضاء، وأبرز رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية تفرد وضع البورصة المصرية حيث أنها تجمع بين مزايا عدة أشكال، فهى ليست تابعة لإدارة حكومية مثلما هو الوضع فى عدة دول عربية مع ما يمثله ذلك من بطء فى الحركة وقيود بيروقراطية كما أنها ليست قطاع خاص يهدف للربح فى المقام الأول مما قد يعيق تطورها وتنمية السوق، وشرح للمشاركين فى المؤتمر أن مجلس إدارة البورصة المصرية يضم مزيج من المعينين من قبل رئيس الوزراء ومنتخبين من بين الشركات العاملة فى السوق إضافة إلى ممثل عن البنك المركزى وعن اتحاد بنوك مصر و عضوين مستقلين من ذوى الخبرة.

هذا و تجدر الإشارة إلى أنه قد قام بافتتاح المؤتمر الشيخ سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات، وكان من أبرز المتحدثين فيها كل من دكتور عبدالرحمن الحميدي رئيس صندوق النقد العربي وعبد الله الطريفى رئيس هيئة الإمارات وعبدالله السالمي رئيس التنفيذي للهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عمان ومحمد صالح الحوراني رئيس هيئة الأوراق المالية بالأردن وعبدالحكيم براح رئيس لجنة تنظيم عمليات البورصة بالجزائر وصالح السايل رئيس هيئة تونس ومشعل العصيمي نائب رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الكويتية وفراس صفي الدين نائب رئيس هيئة الأسواق المالية اللبنانية وابراهيم تورهان رئيس بورصة اسطنبول وفادي خلف أمين عام اتحاد البورصات العربية وأحمد المرهون المدير التنفيذي لسوق مسقط للأوراق المالية وعبير عودة مدير عام هيئة سوق رأس المال بفلسطين وجليل طريف أمين عام اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.

■ الرقابة المالية تنتهى من الإستعداد للإحتفال بمرور ٧٥ عاماً على تأسيس أول جهة رقابية للتأمين بمصر والعالم العربى

قامت الهيئة خلال شهر نوفمبر بإعداد الترتيبات النهائية للاحتفال باليوبيل الماسى (مرور ٧٥ عاماً) على صدور أول تشريع ينظم أعمال التأمين فى مصر بصدور المرسوم الملكى بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ ، وتأسيس أول كيان ينظم ويراقب أنشطة التأمين فى مصر. وبهذه المناسبة سوف يتم تكريم رؤساء ونواب رؤساء الرقابة على التأمين السابقين وشيوخ صناعة التأمين ممن هم على قيد الحياة أو من رحلوا. وقد تم توجيه الدعوة الى هيئات الرقابة فى الوطن العربى واتحادات شركات التأمين لحضور هذه الفعالية. وكان مجلس إدارة الهيئة قد وصف سنة ٢٠١٤ بأنها "عام التأمين فى مصر" .

ومن ناحية أخرى تجدر الإشارة إلى أنه تم الإنتهاء من التحضير لبعض الفعاليات الأخرى الهامة في مجال التأمين التى ستتم شهر ديسمبر ٢٠١٤ و هذه الفعاليات هي : مؤتمر صناديق التأمين الخاصة المزمع عقده في ١٥ ديسمبر ٢٠١٤، منتدى الهيئات العربية المزمع عقده في ١٤ ديسمبر ٢٠١٤، و ندوة سوف تنظمها هيئة التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة بالتنسيق مع الإتحاد العربي للتأمين و تحت إشراف الهيئة العامة للرقابة المالية.

■ اتفاقيات ومذكرات التفاهم بين السوق المصرى و الأسواق العربية فى مجال التأمين وإعادة التأمين

فى ضوء تفعيل اتفاقيات ومذكرات التفاهم بين السوق المصرى و الأسواق العربية فى مجال التأمين وإعادة التأمين ، و فى إطار اجتماعات الدورة السابعة للجنة العليا المصرية الجزائرية المشتركة بالقاهرة في نوفمبر ٢٠١٤ ، تم توقيع مذكرة تفاهم بين كل من جمهورية مصر العربية والجمهورية الجزائرية فى مجال التأمين وإعادة التأمين.

وقد تناولت مذكرة التفاهم تبادل المعلومات والخبرات الرقابية وتطوير التشريعات، وتنص على تيسير افتتاح مكاتب تمثيل للشركات العاملة فى صناعة التأمين من كل دولة بالدولة الأخرى.

وتسعى الهيئة لتوطيد علاقتها بالجزائر فى مختلف الأنشطة التى تشرف عليها، حيث شاركت فى شهر فبراير الماضى فى اجتماعات هيئات أسواق المال للدول المتوسطية والتى عقدت بالعاصمة الجزائرية.

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

٢٠ش عماد الدين – وسط القاهرة

القاهرة، صندوق بريد ٦١٨ ، الرقم البريدي ١١١١١

تليفون: ٢٥٧٩٨٣١٣ /٢٥٧٩٠٩٤٩ / ٢٥٧٩٢٣٤٠ فاكس: ٢٥٧٤٥٥٩٨

بريد إلكترونى : info@efsa.gov.eg الموقع الإلكترونى : www.efsa.gov.eg